«أحمد الشيخ» فى حوار مع «البورصجية»:

رقم قياسي جديد في البورصة

الجنيه ينتزع 2% من قيمته أمام الدولار

«ميناء جرجوب» يغير خريطة التنمية فى مصر

المهندس «حسن الفندي» لـ«البورصجية»:

مصر على أبواب تحقيق الاكتفاء الذاتى من السكر

البورصجية

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣٦٩
الأحد
١٧ اغسطس ٢٠٢٥
٢٣ صفر ١٤٤٧

الثمن ٣جنيهات

www.alborsagia.news

http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

«تراجع الفائدة» ينعش «القروض الاستهلاكية» فى البنوك

«إلغاء الأنشطة» يعجل بتصفية «شركات السمسرة»

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨
العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠
التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية
«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

مدينة سكنية متكاملة ومشروعات صناعية كبرى..

«ميناء جرجوب» يغير خريطة التنمية فى مصر

يستهدف بناء 15 مدينة جديدة على غرار العلمين ورأس الحكمة

تقرير- ياسمين عبد الفتاح:

فى إطار خططها الطموحة لتعزيز مكانة مصر كمركز عالمى للتجارة واللوجستيات فى منطقة البحر المتوسط، تمضى الحكومة المصرية بخطى متسارعة نحو تطوير البنية التحتية للموانئ.

ويأتى مشروع ميناء جرجوب البحرى بمدينة النجيلة كمحطة محورية فى هذه الجهود، حيث يستهدف دعم التنمية الإقليمية والسياحة، وفتح آفاق أوسع للتجارة الدولية مع أوروبا وأمريكا وآسيا.

فى تصريح خاص لـ«البورصجية»، كشفت الدكتورة شاهيناز الحديدي، مدير عام الجمارك بالهيئة العامة للاستثمار، عن تفاصيل مشروع تطوير المنطقة الاقتصادية بجرجوب فى الساحل الشمالى الغربي، موضحة أنه «نموذج تنموى استراتيجى رائع» سيغير خريطة التنمية فى مصر خلال العقود المقبلة.

وقالت «الحديدي»: إن المشروع يتضمن إنشاء مدينة سكنية متكاملة توفر أكثر من ٤٠ مليون وحدة سكنية للمواطنين على مدار ٤٠ عامًا، إلى جانب إقامة مصانع لإعادة تجميع السيارات، وإنتاج الزيوت، وتعبئة المنتجات الزراعية، وصناعة النسيج، بالإضافة إلى محطة متطورة لتصنيع الهيدروجين الأخضر، ومزرعة رياح على مساحة ٧٠ كيلومترًا مربعًا.

وأشارت، أن المشروع يتضمن أيضًا، إنشاء قاعدة لوجستية متكاملة لبناء السفن، بالتعاون مع الترسانة البحرية فى الإسكندرية، بما يعزز قدرات مصر فى قطاع الصناعات البحرية.

وأوضحت الحديدي، أن المشروع سيُنفذ على ثلاث مراحل، بتكلفة تبدأ من ٢ مليار جنيه، وسيُدار بنظام الـBOT، مع احتفاظ مصر بنسبة ٥١٪ من ملكيته، بما يضمن تحقيق عوائد استراتيجية واقتصادية طويلة المدى.

وكشف الخبير الاقتصادى الدكتور هانى الشامى عن خلفيات وتفاصيل مشروع تطوير المنطقة الاقتصادية بجرجوب، مؤكدًا أن الفكرة انطلقت خلال المؤتمر الاقتصادى الدولى عام ٢٠١٥، حيث تم توقيع العقد الرسمى للمشروع آنذاك، قبل أن يدخل حيز التنفيذ الفعلى فى يناير ٢٠١٧.

وأوضح الشامي، لـ«البورصجية»، أن تنفيذ المشروع تتولاه ١٦ شركة عالمية، ضمن تحالف تقوده شركة الغربلى للأعمال الهندسية المتكاملة، مشيرًا أنه سيضم مرافق متعددة تشمل حاويات تجارية عالمية، وميناءً للركاب لدعم الأنشطة السياحية، ومنطقة لوجستية وصناعية متكاملة.

وأكد أن المشروع يهدف إلى بناء ١٥ مدينة جديدة على غرار مدينة العلمين ومدينة رأس الحكمة، إلى جانب استصلاح ٢٥٠ ألف فدان، لافتًا أنه الأقرب إلى السواحل الأوروبية، ما يجعله حلقة وصل استراتيجية بين قارتى أوروبا وأفريقيا. كما أنه يربط العاصمة بالساحل الشمالى الدولي؛ مما يعزز استقبال البضائع ويدعم حركة التجارة الدولية.

وأضاف الشامي، أن المشروع يتضمن أيضًا إنشاء خط أنابيب بترول من ليبيا إلى جرجوب، بهدف إعادة التصدير إلى أوروبا، فضلًا عن محطة حاويات لخدمة البضائع القادمة من شرق آسيا إلى الأمريكتين.

وأشار، أنه فى يونيو ٢٠٢٤ تم إنشاء مصنع جديد لإنتاج الوقود الأخضر بطاقة إنتاجية تصل إلى مليونى طن سنويًا، إلى جانب مزرعة رياح ومحطة طاقة شمسية باستثمارات تقدر بـ ٢٤ مليار يورو، فيما بدأ فى مارس ٢٠٢٤ تنفيذ خط «سملا– جرجوب» لربط الميناء بالداخل.

واختتم الشامى حديثه قائلًا: «هذا المشروع يجسد الاستفادة القصوى من الموقع الجغرافى الفريد لمصر، ويشكل ركيزة لتحقيق نهضة اقتصادية وعمرانية شاملة».

الدكتور محمد يونس، عميد كلية التجارة بجامعة الأزهر سابقًا، استعرض أبرز المشروعات التى تتضمنها المنطقة الاقتصادية بجرجوب، مؤكدًا أن المشروع يضم مصنعًا لإعادة تجميع السيارات المستعملة الواردة من كوريا واليابان، تمهيدًا لإعادة تصديرها إلى الدول الأفريقية، موضحًا أنه يشمل أيضًا إنشاء خط أنابيب بترول يمتد من الأراضى الليبية إلى ميناء جرجوب، لإعادة التصدير إلى الدول الأوروبية، إضافة إلى إنشاء قاعدة لوجستية كبرى لتوفير خطوط الشحن لصالح مصر.

وقال يونس لـ«البورصجية»: إن المشروع يتضمن أيضًا إنشاء مصنع نسيج، ومصنع لتعبئة المنتجات الزراعية، فضلًا عن إقامة مدارس وملاعب ومراكز استشفاء على مساحة ٥٤ كيلومترًا مربعًا، بما يحقق تنمية متكاملة للمجتمع المحيط.

وأشاد يونس بالمشروع، معتبرًا أنه إضافة نوعية لموانئ مصر الخمسة المطلة على البحر المتوسط، وداعمًا رئيسيًا لمكانة البلاد كمركز لوجستى وتجارى إقليمي.

تحتاج إصلاح عاجل ومسارات بديلة بعد أزمة جزيرة الذهب..

«الشبكة الكهربائية» تتحمل فوق طاقتها

كتب: كريم عاطف

أثارت أزمة انقطاع التيار الكهربائى بمحافظة الجيزة، والتى استمرت ما يقرب من أربعة أيام، العديد من التساؤلات حول الإجراءات الواجب اتخاذها لمنع تكرارها، خاصة بعدما تسببت فى معاناة عشرات الآلاف من المواطنين بعدة مناطق، أبرزها: العمرانية، فيصل، الهرم، المنيب، منيل شيحة، والمرازيق.

ووفقًا للبيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة ومحافظة الجيزة، فقد تجاوزت فترات انقطاع التيار فى بعض المناطق ثلاثة أيام متواصلة، ما تسبب فى توقف محطات المياه التى تغذى نحو ٣٠٪ من سكان المحافظة.

وأوضحت وزارة الكهرباء أن الأزمة نتجت عن عطل مزدوج فى كابلين جهد ٦٦ ك.ف بمحطة محولات «جزيرة الذهب»، بالتزامن مع تسجيل الشبكة القومية أعلى حمل فى تاريخها، بلغ ٣٩,٤٠٠ ميجاوات، بزيادة قدرها ١,٤٠٠ ميجاوات مقارنة بالعام الماضي.

وكاد أن يتسبب انقطاع التيار الكهربائى فى توقف خدمات حيوية مثل المستشفيات والمخابز؛ ما دفع الأجهزة التنفيذية إلى التدخل السريع بنشر أكثر من ٥٥ خزان مياه متنقل وتشغيل ٦٠ مولدًا كهربائيًا لضمان استمرار الخدمات الأساسية، إضافة إلى الدفع بأكثر من ١٢٠٠ فنى وعامل لإصلاح الأعطال وتنفيذ نحو ٢٧ وصلة كابل جديدة.

قال الدكتور محمد السبكي، مدير مركز بحوث الطاقة، لـ«البورصجية»: إن «جزءًا من الشبكة الكهربائية تعرض للتهالك وانتهى عمره الافتراضي، وهو ما تسبب فى المشكلات التى أدت إلى الانقطاعات الأخيرة»، موضحًا أن شركات الكهرباء تعمل منذ فترة على إصلاح الشبكات المتهالكة إلى حدٍ كبير.

وأضاف السبكي: أن أزمة محطة محولات «جزيرة الذهب» جاءت نتيجة وجود أجزاء من الشبكة انتهى عمرها الافتراضي، وهو ما حدث بالفعل خلال الفترة الماضية، مؤكدًا أن هذا الأمر طبيعى فى البنية التحتية لأى شبكة كهربائية إذا لم تصل بعد إلى دورها فى البرنامج الزمنى المخصص للصيانة والتجديد.

وتابع: «وزارة الكهرباء لديها بالفعل خطط مسبقة وعاجلة لإصلاح الشبكة، تُنفذ وفق برامج زمنية محددة، لكن من الطبيعى أن تنهار أجزاء من الشبكة أسرع من غيرها، خاصة إذا لم يجِن موعدها فى خطة الإصلاح والاستبدال.»

وحول التعامل مع أزمة محطة محولات «جزيرة الذهب»، أشاد السبكى بأداء شركات الكهرباء، وبالأخص شركة النقل وشركة جنوب القاهرة للتوزيع، مؤكدًا أنها تعاملت مع الأزمة باحترافية عالية، وسعت للسيطرة على الموقف بأسرع وقت ممكن لتقليل آثار الانقطاع على المواطنين.

وأكد الدكتور ماجد كرم، خبير الطاقة والاستشارى الإقليمى فى مشروعات الطاقة النظيفة، أن مصر لا تواجه أزمة فى محطات توليد الكهرباء، لكن التحدى الحقيقى يكمن فى ضرورة تطوير الشبكات الكهربائية، ووضع خطة عاجلة لرفع كفاءتها حتى تتحمل الأحمال المرتفعة، خاصة فى ظل موجات الطقس الحار.

وأوضح كرم، فى حواره لـ«البورصجية»، أن شبكات التوزيع تحتاج إلى خطة تطوير أسرع مما هى عليه حاليًا، لتفادى تكرار مثل هذه الأزمات مستقبلًا، مشددًا على أهمية التعلم من هذه «الدروس القاسية»، خصوصًا أن احتياجات المواطنين من الكهرباء ارتفعت بشكل ملحوظ خلال فترات الطقس شديد الحرارة.

وأشار خبير الطاقة إلى أهمية توفير الدعم اللازم لتطوير الشبكات، مع إنشاء مسارات متعددة لخطوط الكهرباء، بحيث تكون هناك بدائل فورية فى حال تعطل أى جزء من الشبكة؛ مما يضمن استمرار الإمدادات الكهربائية وعدم وقوع أزمات حادة فى بعض مناطق الدولة.

تتحدى توسع التصنيع المحلى..

«مطبات قانونية» فى طريق «نقل البضائع الخطرة»

كتبت: مروة أبو المجد

وسط مساعى الدولة المصرية لتعميق التصنيع المحلى وتقليل الاعتماد على الواردات، تزداد الحاجة لنقل مئات الآلاف من الأطنان من المواد الخام والكيماويات والوقود بين مناطق الإنتاج والتخزين والموانئ. ومع اتساع النشاط الصناعي، برزت قضية الالتزام بقواعد نقل البضائع الخطرة كواحدة من أخطر التحديات التى تواجه استدامة النمو الصناعى وتحقيق معايير السلامة البيئية.

فعلى الرغم من الخطط الحكومية لتشجيع الصناعة، إلا أن منظومة نقل البضائع التى تُصنف ضمن المواد الخطرة ما تزال تعانى من فجوات تشريعية وتنفيذية تزيد من احتمالات وقوع حوادث لها تداعيات جسيمة على الإنسان والبيئة والاقتصاد.

شرعت مصر خلال السنوات الماضية فى تأسيس إطار قانونى لتنظيم تداول ونقل المواد الخطرة، حيث جرى إنشاء قاعدة بيانات وطنية تضم نحو ١٨١٧ مادة كيميائية تحت إشراف جهات متعددة أبرزها جهاز شئون البيئة والدفاع المدنى والجمارك. كما أقرّت الهيئة العامة للنقل النهرى مواصفات خاصة للسفن والمنشآت التى تنقل هذه المواد بموجب القانون رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٢٢.

ورغم هذه الخطوات، ما يزال الالتزام بالتطبيق الكامل محل تساؤلات. فقد كشف كامل النجار، الرئيس الأسبق لمصلحة الجمارك – فى تصريحات صحفية –، أن بعض الشركات قد تُدرج شحنات كيماوية تحت تصنيفات عامة لا تعكس خطورتها الحقيقية، ما يعطل دور الجهات الرقابية فى فرض الاشتراطات القانونية اللازمة، ويجعل المواد الخطرة تنتقل أحيانًا بطرق لا تضمن أعلى درجات الأمان.

وتؤكد جهات رقابية وخبراء معتمدون لدى شركات دولية مثل «T.V Rheinland» أهمية الالتزام الصارم بسلسلة الإجراءات العالمية لنقل المواد الخطرة، بدءًا من الفحص الدورى للحاويات وأوعية النقل، وحتى مطابقة المواصفات الفنية لمعايير النقل البرى والبحرى (ADR وIMDG). ، ومع ذلك، تظل الفجوة قائمة بين النصوص القانونية والواقع الميداني.

رغم عدم رصد حوادث كبرى معلنة فى مصر مؤخرًا ترتبط مباشرة بنقل البضائع الخطرة، إلا أن ممارسات خاطئة فى دول أخرى أظهرت كيف يمكن لإهمال بسيط أن يتحول إلى كارثة. ولعل أبرز الأمثلة ما وقع فى ميناء بيروت عام ٢٠٢٠ حين تسبب تخزين كميات ضخمة من نترات الأمونيوم دون اشتراطات أمان فى انفجار كارثى ما يزال صداه حيًا فى الأذهان.

وبالنظر إلى تقديرات عالمية صادرة عن وكالة العمل الدولية، فإن معدل حوادث النقل الكيميائى يُقدّر بنحو ٠,١٢ لكل مليون كيلومتر، مع احتمال تسرب للمواد الخطرة يصل إلى ٠,٠٢٧ لكل مليون كيلومتر. ومع توسع شبكات الطرق والموانئ فى مصر، فإن أى تهاون فى تطبيق إجراءات التصنيف أو التخزين أو النقل يرفع من احتمالية تكرار سيناريوهات مشابهة، وإن بأضرار متفاوتة.

تشير مراجعات أكاديمية مصرية، من بينها دراسة لجامعة عين شمس، أن أبرز التحديات تكمن فى غموض بعض التعريفات القانونية للبضائع الخطرة؛ مما يصعّب على الجهات التنفيذية ملاحقة المخالفين. هذا إلى جانب بطء إجراءات الرقابة الميدانية، وضعف برامج التأهيل والتدريب للعاملين فى النقل وسائقى الشاحنات.

وتنبه دراسات أخرى إلى أن مصر مطالبة بتسريع مواكبة الاتفاقيات الدولية فى هذا الملف، مثل إلزام الشركات بتعيين مستشار سلامة للبضائع الخطرة وفق متطلبات اتفاقية ADR التى بدأ تطبيقها عالميًا فى يناير ٢٠٢٣.

يُجمع المتخصصون على أن نجاح خطة الدولة فى توطين الصناعة يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتأمين منظومة النقل، خاصة للبضائع التى يمكن أن تتحول من مصدر للنمو إلى قنبلة موقوتة حال غياب الرقابة والتطبيق الرادع.

ويظل رهان الدولة الآن معلقًا على تفعيل منصات إلكترونية لتتبع الشحنات الخطرة لحظة بلحظة، وتكثيف حملات التفتيش، وفرض غرامات صارمة على الشركات التى تتلاعب بالتصنيفات أو تُهمل إجراءات السلامة. بالتوازي، يبقى تأهيل الكوادر وتحديث قوائم المواد الخطرة وفق المعايير الدولية ضرورة لا تقبل التأجيل.

هكذا، يتضح أن الطريق نحو صناعة قوية وآمنة لا يكتمل إلا بإغلاق الثغرات القانونية، وضمان شراكة حقيقية بين الجهات التشريعية والرقابية والمستثمرين لضمان بقاء حركة نقل المواد الخطرة ضمن حدود الأمان المستدام.

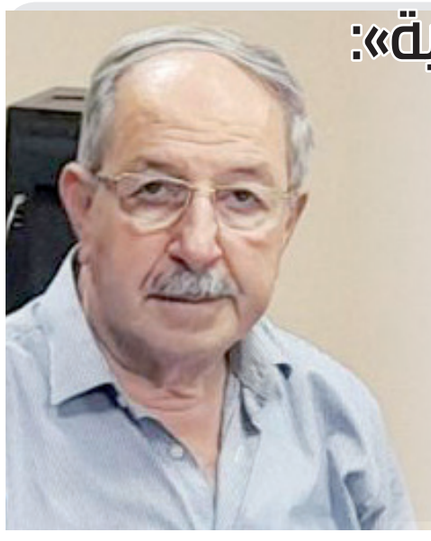

المهندس «حسن الفندي» رئيس الشعبة باتحاد الصناعات فى حوار لـ«البورصجية»:

مصر على أبواب تحقيق الاكتفاء الذاتى من السكر

23 مليار جنيه استثمارات تقودنا لإنتاج تاريخى يلامس 3 ملايين طن لأول مرة

حوار- رباب الشاذلي

يرى المهندس حسن الفندي، رئيس شعبة السكر بغرفة الصناعات الغذائية باتحاد الصناعات المصرية، أن السكر لم يعد مجرد سلعة أساسية على مائدة المصريين، بل تحول إلى قصة نجاح وطنية تقترب من تحقيق حلم الاكتفاء الذاتي، وتضع أولى ملامح دخول مصر إلى خريطة التصدير.

وفى حوار خاص مع جريدة البورصجية، استعاد «الفندي» مشهد الأشهر الماضية حين كانت أسعار السكر حديث الشارع ومصدرًا للقلق والترقب، قبل أن تتغير الصورة تمامًا. فاليوم، وفى قلب واحد من أكثر الملفات الاستراتيجية حساسية للأمن الغذائي، تدور انتفاضة زراعية، أبطالها مزارعون بعرق سواعدهم السمراء، ومصانع تعمل كخلايا نحل، مدعومة بسياسات حكومية جريئة.

«مايسترو» صناعة السكر فى مصر يرفع الستار عن كواليس هذه الطفرة غير المسبوقة، كاشفًا بالأرقام والتفاصيل كيف أعادت الدولة رسم خريطة الصناعة باستثمارات وصلت إلى ٢٣ مليار جنيه، ومبينًا التحديات المقبلة، وخطط الانتقال من موقع المستورد إلى صفوف المصدّرين المؤثرين فى المنطقة. كل ذلك يكشفه الفندى فى هذا الحوار الشامل مع «البورصجية»..

يتوقع رئيس شعبة السكر بغرفة الصناعات الغذائية، أن يصل إنتاج مصر من السكر فى الموسم التسويقى ٢٠٢٥/٢٠٢٦، الذى يمتد من أكتوبر إلى سبتمبر، إلى نحو ٣,١٨ مليون طن، منها حوالى ٢,٤٧ مليون طن من بنجر السكر، والباقى من قصب السكر، موضحًا أنه بهذا المستوى سنكون قادرين على تغطية ٨٢,٥٪ من الاستهلاك المحلي، مع استيراد نحو ١٧,٥٪ فقط من الاحتياجات، وهو ما يعكس تقدمًا ملموسًا نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وعن العوامل التى ساعدت فى نمو الإنتاج، أكد أن السبب الرئيسى هو التوسع فى زراعة بنجر السكر، حيث ارتفعت المساحات المزروعة هذا الموسم إلى ٧٨٠ ألف فدان، مقارنة بـ ٦٠٠ ألف فدان فى الموسم الماضي.

وأشار أن هذا التوسع جاء نتيجة سياسة سعرية واضحة من الدولة شجعت المزارعين على زيادة المساحات، إلى جانب دعم استخدام تقنيات الرى الحديثة التى أسهمت فى تحسين الإنتاجية وجودة المحصول.

ولفت « الفندي» – خلال حواره- إلى أنه يتم زراعة نحو ٣٢٠ ألف فدان من قصب السكر، معظمها فى محافظات صعيد مصر، ويبلغ إنتاجنا منه نحو ٧٠٠ ألف طن سنويًا. كما رفعت الحكومة سعر التوريد هذا العام إلى ٢٥٠٠ جنيه للطن، وهو ما يحقق التوازن مع تكاليف الإنتاج ويحافظ على ربحية المزارعين، خاصة فى ظل التحديات اللوجستية التى تواجه زراعة القصب.

وعن الوضع الحالى لأسعار السكر، أوضح أن الأسعار حاليًا فى منحنى هابط، حيث يتراوح سعر الكيلو المعبأ بين ٢٩ و٣٢ جنيهًا، وهو اتجاه إيجابى بعد موجة الارتفاعات العالمية الأخيرة، مؤكدًا أن لدينا مخزون استراتيجى يكفى لأكثر من ١٢ شهرًا، مشيرًا إلى متابعة الوزارة للسوق بدقة لضبط أى محاولات للاحتكار أو رفع الأسعار بشكل مصطنع، مع تفعيل لجان رقابية لضمان استقرار السوق.

تغطية 81% من الاستهلاك.. ونستعد للتصدير إلى أسواق إفريقيا والخليج

وأضاف: شهدت الأسواق العالمية تقلبات حادة خلال العامين الماضيين بسبب التغيرات المناخية فى الدول الكبرى المنتجة مثل البرازيل والهند، وقيود التصدير التى فرضتها بعض الدول لحماية أسواقها؛ ما أدى إلى ارتفاع الأسعار بنسبة تجاوزت ٤٠٪ خلال عامى ٢٠٢٣ و٢٠٢٤.

وأوضح «الفندي»، أننا فى مصر، تمكنا من التكيف عبر توسيع الإنتاج وزيادة المخزون الاستراتيجي؛ مما عزل السوق المحلى عن هذه الصدمات، كما استفدنا من انخفاضات الأسعار العالمية فى بعض الفترات لتأمين واردات السكر الخام بأسعار مناسبة، وهو ما حافظ على استقرار السوق الداخلي.

وعن زيادة سعر السكر التجاري، أوضح أن بعض الشركات رفعت الأسعار بين ٥٠٠ و١٠٠٠ جنيه للطن بسبب تكاليف استيراد قديمة، إضافة إلى ارتفاع تكلفة النقل مع زيادة أسعار الوقود عالميًا. لكن وفرة الإنتاج المحلى حدّت من تأثير هذه الزيادات وخلقت حالة توازن فى السوق، مع استمرار الاتحاد فى مراقبة السوق لمنع الممارسات الاحتكارية.

رئيس شعبة السكر بغرفة الصناعات الغذائية نفى خلال حواره مع «البورصجية»، البدء فى التصدير الفعلى للسكر، وأوضح: أننا نستعد لذلك بخطوات مدروسة بعد تحقيق وفرة فى السوق المحلي، بالإضافة أن لدينا خطط للتوجه إلى الأسواق الإفريقية، خاصة السودان وإثيوبيا، نظرًا لقربها الجغرافى وارتفاع الطلب، كما ندرس فتح أسواق جديدة فى دول الخليج وآسيا خلال السنوات المقبلة.

ولفت، أن قرار وقف التصدير مازال قائمًا منذ صدوره فى أبريل الماضى لمدة ٦ أشهر، بهدف حماية السوق المحلى من أى نقص، وهو لا يشمل الكميات الزائدة عن الاحتياج المحلي.

وأشار، أن القرار قد ساهم فى تثبيت الأسعار بل وخفضها؛ مما منح المصنعين والمزارعين فرصة للاستقرار وضمان استمرارية الإنتاج دون تقلبات.

وأكد، أن هناك خطة تستهدف الوصول إلى مليون فدان من البنجر خلال ٣ سنوات، إلى جانب إدخال أنظمة رى حديثة لترشيد المياه بالتعاون مع الجهات البحثية الزراعية. كما يجرى دعم الأبحاث لإنتاج أصناف أكثر إنتاجية وأقل استهلاكًا للمياه، وهو أمر حيوى فى ظل التغيرات المناخية والضغوط على الموارد المائية.

وأوضح، أنه تم تخصيص ١٦ مليار جنيه لدعم زراعة القصب، و٧ مليارات جنيه لدعم صناعة وتوريد البنجر، وذلك ضمن خطة حكومية شاملة لتعزيز الأمن الغذائى وتطوير الصناعة الوطنية.

رئيس شعبة السكر أكد، أن المزارعين حصلوا على حوافز مالية، منها سعر توريد البنجر الذى وصل إلى ٢٤٠٠ جنيه للطن عند درجة حلاوة ١٦٪، بالإضافة إلى علاوة تبكير بلغت ٢٠٠ جنيه للطن لتحفيز الزراعة المبكرة موضحًا أن هناك أيضًا حافز إضافى يبلغ ١٠٠ جنيه للطن لمن يزيد إنتاجه عن ٤٠ طنًا للفدان، لتشجيع الإنتاجية العالية.

وأشار – فى حواره- إلى تطوير البنية الزراعية، حيث تم إنشاء محطات ضخمة لإنتاج شتلات البنجر، منها محطة وادى الصعايدة بطاقة ١٦٠ مليون شتلة سنويًا، ومحطة كوم أمبو بطاقة ٣٠ مليون شتلة سنويًا، بهدف توفير شتلات ذات جودة عالية ودعم الزراعة المستدامة.

وعن تطور الطاقة الإنتاجية للمصانع، أوضح أنه توسع مصنع الدلتا للسكر من ١٤ ألف طن إلى ٢١ ألف طن بنجر يوميًا، مع تحديث خطوط الإنتاج لرفع الكفاءة. كما توسع مصنع القناة للسكر ليُنتج حاليًا ٣٥٠ ألف طن، وهناك خطة للوصول إلى ٧٥٠ ألف طن سنويًا بحلول ٢٠٢٦، ما يعزز قدرتنا على تغطية الطلب المحلى والتصدير.

ولفت إلى أن هناك تحديات تواجه صناعة السكر فى مصر أبرزها: ارتفاع تكاليف الإنتاج عالميًا، بما فى ذلك أسعار الطاقة والمواد الخام، واعتماد بعض المصانع على معدات قديمة تحتاج للتحديث، بجانب ارتفاع معدل استهلاك الفرد للسكر فى مصر إلى ٣٤ كجم سنويًا مقابل ٢٢ كجم عالميًا، وهو ما يتطلب حملات توعية لترشيد الاستهلاك.

واختتم «الفندي» حديثه بالتفاؤل عن مستقبل مصر فى زراعة السكر، إذا استمر الدعم الحكومى للقطاع بنفس القوة، مؤكدًا بأن مصر ستصبح مُصدّرًا صافيًا للسكر خلال ٣ سنوات.

البقاء للوكيل الأقوى و«الصينى» يكسب..

أسعار السيارات «ترجع إلى الخلف»

كتب - محمد دسوقي

تعيش سوق السيارات المصرية حالة من الترقب والحذر، بعدما شهدت أسعار العديد من الماركات الشهيرة تراجعًا ملحوظًا خلال الشهرين الماضيين، وسط منافسة شرسة تحولت إلى ما يشبه «حرب أسعار» تقودها الشركات الصينية. هذا المشهد لم يقتصر أثره على السيارات الجديدة فحسب، بل امتد ليترك بصمته على أسعار السيارات المستعملة، ما يفتح الباب أمام تغيرات محتملة فى خريطة السوق خلال الفترة المقبلة.

علاء السبع، عضو شعبة السيارات باتحاد الغرف التجارية، أكد أن الانخفاضات التى يشهدها سوق السيارات المحلى تتركز بشكل كبير فى الطرازات الصينية، نتيجة المنافسة الشرسة التى تجرى دون حسابات دقيقة، لافتًا أن البقاء سيكون فى النهاية للوكيل الأقوى القادر على دعم وخدمة العلامة التجارية التى يمثلها.

وأوضح السبع، فى تصريحات خاصة لـ«البورصجية»، أن موجة خفض الأسعار فى الطرازات الصينية تقترب من نهايتها، مشيرًا أن المنافسة السعرية بين الموديلات الجديدة المطروحة فى السوق قلّصت من هامش ربح الوكلاء.

وأضاف، أن الأسعار الحالية للسيارات باتت معقولة، خاصة مع تراجع سعر الدولار خلال الشهرين الماضيين، متوقعًا ألا تتجاوز الانخفاضات المستقبلية حاجز الـ ٣٪، بفضل استمرار المنافسة ودخول شركات جديدة للسوق من جهة، وتحسن أداء الجنيه من جهة أخرى.

علاء السبع

وتوقع السبع أن تعود مبيعات سوق السيارات المصرية خلال ثلاثة أعوام إلى مستويات عام ٢٠٢٠، حين تجاوزت ٣٠٠ ألف سيارة، مدفوعة بتحسن دخل المواطن وتراجع أسعار صرف العملات الأجنبية.

وشهد السوق منذ بداية أغسطس الجارى انخفاض أسعار أكثر من ١٠ طرازات، شملت سيارات سيدان وSUV، بمستويات وصلت فى بعض الحالات إلى ٢٢٥ ألف جنيه دفعة واحدة. فقد تراجع سعر أريزو ٥ موديل ٢٠٢٦ بنحو ٢٠ ألف جنيه ليبدأ من ٦٥٥ ألف جنيه، فيما انخفض سعر شيرى تيجو ٧ برو ١٤٠ ألف جنيه لتسجل ١,١٣ مليون جنيه للفئة الأولى. أما شيرى تيجو ٨ برو ٢٠٢٦ فقد فقدت ٢٢٥ ألف جنيه من قيمتها، ليبدأ سعرها من ١,٣٧٥ مليون جنيه لأول فئة، فى حين تراجعت هيوندای توسان بمقدار ١٥١ ألف جنيه ليصل سعر الفئة الأولى إلى ١,٥٩٩ مليون جنيه.

كما دخلت العلامة الصينية جيتور، الوافدة حديثًا للسوق المصرية، على خط المنافسة، لتخفض سعر طراز X٧٠ Plus بمقدار ٧٥ ألف جنيه إلى ١,١٣ مليون جنيه، وتبعتها جيلى بتخفيض سعر طراز ستار راى ١٠٠ ألف جنيه إلى ١,٤٩٩ مليون جنيه، فيما تراجع سعر أوبترا ٢٠٢٦ بمقدار ٢٠ ألف جنيه ليستقر عند ٧٤٤ ألف جنيه.

وكشف مجلس معلومات سوق السيارات «أميك» عن استمرار العلامات الصينية فى ترسيخ هيمنتها على السوق المصرية، بعد استحواذها خلال عام ٢٠٢٤ على حصة بلغت ٣٧٪ من إجمالى المبيعات، بواقع ٣٠,٤ ألف سيارة. هذه السيطرة لم تتوقف عند العام الماضي، بل شهدت قفزة لافتة فى النصف الأول من ٢٠٢٥، إذ ارتفعت مبيعاتها بنحو ١٣٠٪ لتصل إلى ٢١,٤ ألف سيارة، فى وقت سجل فيه السوق ككل نموًا بنسبة ٩٧٪، بإجمالى مبيعات ٧٤,٤ ألف سيارة.

وأشار التقرير، أن الطاقة الإنتاجية السنوية لـ ١٣ مصنع سيارات فى مصر بلغت نحو ٩٥ ألف سيارة. كما تستعد ٩ شركات جديدة لدخول السوق خلال العام الجارى والمقبل، وسط تقديرات بأن تصل الطاقة الإنتاجية الإجمالية إلى نحو ١٦٥ ألف سيارة سنويًا، ما يعكس توقعات بمرحلة توسع غير مسبوقة فى صناعة السيارات محليًا.

يشمل الملابس ومستلزمات المدارس والأجهزة المنزلية..

الأوكازيون الصيفى 2025 «من الإبرة للصاروخ»

كتبت: سها يحيى

أطلقت وزارة التموين والتجارة الداخلية الأوكازيون الصيفي، يوم ٤ أغسطس الجاري، لاستفادة المواطنين من الخصومات الكبيرة على مختلف السلع والمنتجات.

ويستمر الأوكازيون حتى ٤ سبتمبر المقبل، على أن يكون لكل محل أسبوعين، لتخفيف العبء عن كاهل المواطنين.

وأوضح الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، أنه على المحل الراغب فى المشاركة أن يتقدم بطلب لمديرية التموين التابع لها، مع الالتزام بالإعلان عن نسب التخفيض وأسعار السلع المعروضة فى الأوكازيون مع توضيح سعر السلعة خلال الشهر السابق لفترة الأوكازيون.

وشدد الوزير على ضرورة التنسيق الكامل بين مختلف الأجهزة المعنية، وتفعيل آليات الرصد والتفتيش الميداني، بما يضمن شفافية العروض المقدمة ويمنع أى ممارسات تجارية غير مشروعة.

وأشارت وزارة التموين إلى أن التخفيضات تتراوح ما بين ١٠ إلى ٧٠٪، وأنها تُكثف حملات الرقابة بالتعاون مع مباحث التموين وجهاز حماية المستهلك لضبط الأسواق ومتابعة التزام التجار بالضوابط، مؤكدة أن مخالفة ضوابط الأوكازيون أو الغش التجارى قد تعرض التاجر لغرامة تصل لـ٢ مليون جنيه.

وأوضح أحمد أبو الفضل، وكيل مديرية تموين القاهرة لشؤون الرقابة والتجارة، أن الأوكازيون الصيفى لعام ٢٠٢٥ يمثل فرصة حقيقية للمستهلكين والتجار على حد سواء، لما يقدمه من مزايا تسويقية متابعًا: «الأوكازيون يعود بالنفع على الطرفين، المستهلك بيلاقى أسعار مخفضة عن الأسعار قبل الأوكازيون، أما التاجر فيستفيد بزيادة معدل رأس ماله من خلال بيع كميات أكبر من البضاعة، وبالتالى التخلص من المخزون القديم وإفساح المجال لبضائع الموسم الجديد مثل الخريف والشتاء».

وأكد «أبو الفضل»، أن الأجهزة الرقابية تتابع عن كثب المحال التجارية لضمان جدية العروض ومواجهة أى تلاعب أو مخالفات، لافتًا إلى أن البضائع المعروضة فى الأوكازيون هى نفس المنتجات المتداولة فى الأسواق من قبل، وليست بضاعة مخصصة للأوكازيون فقط.

وأشار إلى أن المشاركة فى الأوكازيون اختيارية وليست إجبارية، ولكن بشروط وضوابط تضمن الشفافية والمصداقية، مضيفًا: «من حق التاجر إنه يختار دخول الأوكازيون من عدمه، ووزارة التموين لا تتدخل لا من قريب ولا من بعيد فى النسب التى يحددها، لأن النسب يحددها التاجر على حسب حجم تجارته وربحه، والتاجر الذى يعلن عن خصم معين مُلزم بإظهار السعرين قبل وبعد التخفيض، فضلًا عن الاحتفاظ بفواتير البيع السابقة لإثبات مصداقية العرض».

وأوضح الدكتور علاء عز، أمين عام اتحاد الغرف التجارية، أن موسم الأوكازيون توسع هذا العام ليشمل سلع أخرى إلى جانب الملابس والأحذية.

وتابع «عز»، أن الأوكازيون هذا العام يضم مستلزمات المدارس بنسبة خصم تبدأ من ١٠٪، وكذلك الأجهزة المنزلية مثل «الثلاجات والغسالات والتلفزيونات».

وأوضح أحمد فوزي، نائب رئيس الشعبة العامة للملابس الجاهزة بالاتحاد العام للغرف التجارية، أن الأوكازيون الصيفى هذا العام يشهد مشاركة واسعة من تجار وأصحاب شركات الملابس الجاهزة، استجابةً لمبادرة خفض الأسعار التى أطلقتها الحكومة.

وتابع «فوزي»، أن المبادرة تهدف إلى تخفيض أسعار مختلف السلع خلال فترة الأوكازيون الصيفي، وليس فقط قطاع الملابس الجاهزة.

وأضاف أن بعض التجار أعلنوا عن تخفيضات تصل إلى ٥٠٪ منذ بداية المبادرة، مع تعهدات برفع نسب الخصم تدريجيًا لتصل إلى ٧٠٪ خلال فترة الأوكازيون، فى محاولة جادة للحد من الركود وتنشيط السوق، مؤكدًا أن هذه التخفيضات حقيقية وموثوقة، وليست مجرد عروض وهمية.

ووجه جهاز حماية المستهلك مجموعة من النصائح التى تساعد المواطنين على شراء احتياجاتهم خلال الأوكازيون الصيفي، أبرزها: «المقارنة بين الأسعار فى أكثر من محل قبل إتمام عملية الشراء، التأكد من أن الخصم المعلن حقيقى من خلال مراجعة سعر السلعة قبل التخفيض، فحص جودة المنتج جيدًا قبل الشراء، خاصة الملابس والأحذية، الاحتفاظ بفاتورة الشراء، حيث تمثل الضمان القانونى لحق الاستبدال أو الاسترجاع، والتأكد من أن الفاتورة تحتوى على كافة البيانات مثل اسم المنتج والمواصفات والسعر وتاريخ الشراء».

إعادة هيكلة الاستراتيجية التمويلية..

«تراجع الفائدة» ينعش «القروض الاستهلاكية» فى البنوك

كتبت- منال عمر:

فى ظل الاتجاه التنازلى لأسعار الفائدة فى السوق المصرية، بدأت البنوك المحلية فى إعادة هيكلة استراتيجيتها التمويلية، مع توجيه تركيز متزايد نحو قطاع التجزئة المصرفية وتمويل السلع الاستهلاكية.

وأكد مصرفيون أن تراجع الفائدة أعاد الزخم لطلبات قروض الأفراد، خاصة تلك الموجهة نحو شراء السيارات والسلع المعمرة، بالتوازى مع سعى البنوك لتعزيز ربحيتها عبر أدوات ذات عائد ثابت وسط توقعات بمزيد من التيسير النقدى خلال الفترة المقبلة.

لأول مرة منذ ٤ سنوات ونصف خفض البنك المركزى سعر الفائدة ٢,٢٥٪ فى أبريل و١٪ فى مايو إلى ٢٤٪ للإيداع و٢٥٪ للإقراض.

ماذا تعنى القروض الاستهلاكية؟

والقروض الاستهلاكية أو كما يطلق عليها الترفيهية يقصد بها قروض التجزئة المصرفية الموجهة للأفراد مثل قرض السيارات والسلع المعمرة والقرض النقدى وتشطيب الوحدات السكنية وقرض الإجازات والسياحة، وتمويل الحج والعمرة، ورخصة النوادي، والقرض التعليمى وتمويل حفلات الزواج وشبكة العروس والجراحة وغير ذلك من القروض الأخرى وفق سياسة كل بنك.

حجم تمويل الأفراد ببنوك مصر

بحسب آخر بيانات صادرة للبنك المركزى المصري، وصل إجمالى قروض التجزئة المصرفية المخصصة للأفراد الطبيعين ببنوك مصر- التى يطلق عليها البنك المركزى القطاع العائلي- إلى ١,٢ تريليون جنيه بنهاية فبراير الماضي.

وتعادل محفظة قروض الأفراد ١٣,٥٪ من إجمالى محفظة القروض ككل البالغة نحو ٨,٧٨٦ تريليون جنيه بنهاية فبراير الماضي.

وبحسب ما قاله نائب رئيس أحد البنوك الخاصة فإن تركز محافظ الائتمان بالبنوك على تمويل قطاعات المقاولات والتطوير العقارى الأكثر رواجا فى طلبات التمويل يزيد من مخاطر التركز لدى البنوك خاصة مع تباطؤ التمويل للأنشطة الاقتصادية الأخرى.

فإن توظيف الأموال يتجه أكثر نحو نشاط التجزئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة التى تتحمل عمولات أعلى من الشركات الكبرى، وفق ما قاله نائب رئيس بنك.

خفض الفائدة عزز من زيادة الطلب

قال نائب رئيس أحد البنوك الحكومية إن الطلب على قروض الأفراد للسلع الاستهلاكية بدأ يتزايد بوتيرة أسرع بعد تراجع أسعار الفائدة.

وأوضح أن الإقبال يعود بشكل أكبر إلى قروض السيارات ويليها القرض الشخصى وتشطيبات الوحدات السكنية والسلع المعمرة مثل «الأجهزة الكهربائية وأثاث المنزل».

من ناحية أخرى تسعى البنوك للترويج للقروض الاستهلاكية باعتبارها أكثر ربحية لارتفاع الفائدة المقدم عليها مقارنة بقروض الشركات الكبرى.

وتخصص البنوك برامج مختلفة لتمويل الأفراد منها برنامج لتمويل الموظفين بضمان الراتب أو الدخل الشهرى للموظفين فى القطاعى العام أو الخاص وهذا البرنامج يحصل على مزايا كبيرة فى تكلفة سعر الفائدة والرسوم الإدارية.

وكذلك تخصص البنوك برامج أخرى لتمويل أصحاب المهن الحرة بضمان السجل التجارى أو أصحاب الأعمال الحرة مثل المحاميين والأطباء مقابل أسعار فائدة ورسوم إدارية تزيد عن البرنامج السابق لصعوبة تحويل الراتب، وفق ما قاله نائب رئيس البنك.

وأضاف نائب رئيس البنك أن سعر الفائدة على القروض الاستهلاكية يكون ثابت غير متغير حتى نهاية مدة القرض ومع زيادة الرهان على خفض المركزى للفائدة مجددا ترتفع ربحية البنوك من هذه القروض.

منافسة على سعر الفائدة

وأكد نائب رئيس البنك أن اتجاه المركزى لخفض الفائدة دفع البنوك إلى تقديم قروض بأسعار فائدة تنافسية تقل أحيانا عن العائد المطبق على سعر الفائدة لدى المركزى «كوريدور» عند ٢٥٪ لتحقيق مبيعات قروض بشكل أكبر وضمان الحصول على حصة أكبر من قروض الأفراد خاصة من أصحاب الرواتب.

أسعار السلع المرتفعة تدفع العملاء للاقتراض

قال محمد عبد العال، الخبير المصرفى، إن ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والكمالية أدى إلى زيادة الطلب بين الأفراد على القروض من البنوك ليكون حلا مناسبا لشراء المنتج.

وأوضح أن البنوك تتيح برامج مختلفة للقروض لكافة السلع تتناسب مع احتياجات العملاء المختلفة وزيادة بيع القروض.

وأضاف عبد العال أن القروض الشخصية تكون أقل تعثرا من البرامج المختلفة نتيجة وجود راتب العميل كضامن للقرض الذى يعد الأكثر مبيعا فى البنوك.

وأكد أن البنوك تقرض العملاء بشرط عدم تجاوزه الحد الائتمانى المتمثل فى آلا يزيد قسط القرض عن ٥٠٪ من إجمالى راتبه لضمان عدم التعثر.

بعد إلغاء «المركزى» شرط إثبات السفر..

أفاق جديدة لاستخدام البطاقات البنكية خارج مصر

كتب: ياسر جمعه

فى خطوة تعد الأبرز منذ سنوات فى تنظيم المعاملات المصرفية الدولية، أعلن البنك المركزى المصرى عن تعديل جوهرى فى القواعد المنظمة لاستخدام البطاقات البنكية خارج البلاد، تمثل فى إلغاء إلزام العملاء المسافرين بتقديم ما يثبت سفرهم لتفعيل البطاقات الائتمانية بالخارج.

القرار الجديد، الذى يدخل حيز التنفيذ فورًا، يعكس مرونة أكبر فى التعامل مع احتياجات العملاء، ويواكب التحسن الملحوظ فى مؤشرات النقد الأجنبي.

وأوضح البنك المركزى أن البنوك ستظل تحتفظ بحق متابعة استخدامات البطاقات للتأكد من إجراء العمليات خارج مصر، مع تطبيق الإجراءات التنظيمية المنصوص عليها فى البند رقم (٣) من الكتاب الدورى الصادر فى ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٣، حال عدم التزام العميل بتقديم المستندات المطلوبة، والالتزام بالتعديلات الواردة فى ١١ فبراير ٢٠٢٤.

وكان شرط إثبات السفر قد فُرض فى أكتوبر ٢٠٢٣ ضمن سياسات ضبط الاستخدامات غير المبررة للعملة الأجنبية، حيث ألزم العملاء بتقديم مستندات تثبت سفرهم خلال ٩٠ يومًا من فتح حدود الاستخدام الدولي. ومع تحسن الوضع النقدى وزيادة موارد العملة الصعبة، جاء القرار الأخير ليمنح العملاء حرية أوسع، مع الإبقاء على أدوات الرقابة.

إعلان البنك المركزى أشعل موجة من التسهيلات والعروض بين البنوك المصرية، التى سارعت إلى تعديل سياساتها لمواكبة التغيير.

البنك التجارى الدولى – مصر (CIB) أعلن خفض الهامش على أسعار صرف العملات الأجنبية إلى ٣٪ فقط على البطاقات الائتمانية اعتبارًا من ١٣ أغسطس ٢٠٢٥، ما يوفر للعملاء أسعار صرف تنافسية فى معاملاتهم الخارجية.

مصرف أبوظبى الإسلامى – مصر طرح عرضًا حصريًا لعملائه بخفض رسوم المعاملات الدولية إلى ٣٪، مع منح ١٠٠٪ كاش باك والتنازل عن عمولة التدبير، وهو عرض استثنائى يستهدف تعزيز استخدام البطاقات خارج البلاد.

البنك الأهلى المصرى أكد توفير احتياجات العملاء من النقد الأجنبى فى حدود المبالغ المسموح بها قانونًا عند السفر، عبر فروعه فى المطارات والموانئ المصرية.

البنك العربى الأفريقى الدولى رفع حدود استخدام البطاقات الائتمانية بالخارج إلى ١٠ آلاف دولار، وضاعف حدود الشراء بالعملة الأجنبية داخل مصر، كما زاد حدود التدبير النقدى عند السفر.

يؤكد خبراء الاقتصاد أن القرارات الأخيرة تمثل تحولًا نوعيًا فى السياسة المصرفية المصرية، وتخلق بيئة تنافسية بين البنوك لصالح العميل.

وقال الخبير الاقتصادى أحمد كمال ان إلغاء شرط إثبات السفر يمنح العملاء مرونة أكبر ويقلل البيروقراطية، ويعكس ثقة البنك المركزى فى قدرة البنوك على ضبط أى مخالفات أو سوء استخدام.

وقال الخبير الاقتصادى اسلم عصام ان تخفيض الرسوم الى ٣٪ فقط يمثل نقلة نوعية، ويضع البنوك المصرية فى موقع تنافسى إقليمي، سواء للمسافرين أو لمستخدمى التجارة الإلكترونية الدولية.

وأشار الدكتور أشرف غراب ان رفع حدود الاستخدام الخارجى وتسهيل الوصول للعملة الأجنبية يدعمان حركة السفر والتجارة الخارجية، ويعززان صورة الجهاز المصرفى المصرى كمحرك للنشاط الاقتصادي.

أما باهر عبد العزيز فقال ان الخطوات الأخيرة تعكس توازنًا مدروسًا بين منح العميل حرية إدارة أمواله، وضبط السياسات النقدية لحماية موارد البلاد من العملة الأجنبية.

ويتوقع محللون أن تشهد الفترة المقبلة زيادة فى حجم المعاملات الدولية باستخدام البطاقات المصرية، خاصة مع تزامن القرار مع موسم الإجازات وسفر أعداد كبيرة من المصريين للعمل أو السياحة. كما أن خفض الرسوم من مستويات تجاوزت فى بعض الأحيان ١٠٪ إلى ٣٪ فقط، سيشجع المزيد من العملاء على الاعتماد على البطاقات بدلًا من حمل النقد الأجنبي.

المنافسة بين البنوك لم تعد مقتصرة على تقديم خدمات أساسية، بل اتسعت لتشمل حوافز مثل الكاش باك، رفع الحدود، وإلغاء الرسوم الإضافية. مصرف أبوظبى الإسلامى جذب الأنظار بالكاش باك الكامل، والبنك العربى الأفريقى تميز برفع الحدود إلى ١٠ آلاف دولار، وCIB قدم تخفيضًا قويًا على الهامش، فيما ركز البنك الأهلى على توفير النقد الأجنبى للمسافرين بسهولة.

رغم المرونة الجديدة، شدد البنك المركزى على أن الرقابة ستظل قائمة عبر أنظمة متابعة دقيقة، لمنع أى محاولات لاستغلال القرار فى أغراض غير مشروعة. ويؤكد المركزى أن التوازن بين الإتاحة والانضباط هو الأساس للحفاظ على استقرار النظام المالي.

القرار الأخير للبنك المركزى بإلغاء شرط إثبات السفر لا يعد مجرد تعديل تنظيمي، بل هو رسالة ثقة فى كفاءة البنوك المصرية، وانعكاس لتحسن المؤشرات النقدية. ومع دخول البنوك فى سباق لتقديم أفضل العروض، يبدو أن خدمات الدفع الدولى فى مصر مقبلة على طفرة غير مسبوقة، يستفيد منها العملاء بشكل مباشر، وتدعم فى الوقت نفسه أهداف السياسة النقدية.

عروض مجانية من «بنك مصر» فى اليوم العالمى للشباب

انطلاقاً من حرص بنك مصر على دعم جهود الدولة فى تحقيق الشمول المالي، واتساقاً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة، قام البنك بتقديم العديد من المزايا والعروض المجانية بمناسبة "اليوم العالمى للشباب " تحت رعاية البنك المركزى المصري.

ويأتى ذلك إيماناً من البنك بأهمية تحقيق الشمول المالى لتمكين كافة شرائح المجتمع من الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية التى تلبى احتياجاتهم المختلفة، ومنها حسابات التوفير، والحسابات الجارية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل، والائتمان.

ويحرص البنك على توفير العديد من المزايا والعروض المجانية التى تخدم كافة العملاء وبخاصة المرأة والشباب، كونهم الفئة الأكبر فى المجتمع، وذلك طوال مدة الفعالية التى تمتد خلال الفترة من ١ الى ١٥ أغسطس ٢٠٢٥، ومنها؛ فتح الحسابات الجارية والتوفير (أفراد) مع الاعفاء من المصروفات الخاصة بفتح الحساب والحد الأدنى لفتح الحساب ومصاريف الدمغة (حسابات جارى وتوفير بالجنيه المصرى (نمطى وإسلامي) ، حسابات المنجز (جارى وتوفير نمطى وإسلامي) ، حسابات الشباب، حساب توفير الممكن، حساب جارى حوالتى جنيه مصرى / دولار امريكي

بالإضافة الى إمكانية إصدار بطاقة ميزة للخصم الفورى مجاناً للحسابات، وإمكانية الحصول على بطاقة ميزة المدفوعة مقدما معفاة من مصاريف الإصدار، ويمكن للعملاء من ١٥ سنة إلى ٢١ سنة فتح الحسابات مجاناً، وإصدار بطاقة BM للخصم الفورى مجاناً ضمن برنامج الشباب.

وعند الاشتراك فى محفظة بنك مصر الإلكترونية BM Wallet وتفعيلها، يتم استرداد ٢٠٪ من الحركة المالية الأولى خلال فترة الفاعلية مع تطبيق الشروط والأحكام المنظمة لذلك، هذا ويتواجد موظفى البنك خارج الفروع بالعديد من أماكن التجمعات على مستوى جمهورية مصر العربية خلال فترة الفعالية للترويج لمنتجات وخدمات البنك.

ويعتبر بنك مصر من أوائل البنوك التى ساهمت فى التثقيف والشمول المالى منذ إطلاقه بمصر عام ٢٠١٤، ويحرص البنك دائما على المشاركة فى كافة المبادرات والحملات التى يطلقها البنك المركزى المصرى وعلى رأسها حملات دعم الشمول المالي، وكذلك دعم المرأة من خلال تقديم الخدمات المالية المتنوعة وتدعيم رواد الأعمال من أصحاب المشروعات المتناهية الصغر، مما يساهم بشكل كبير فى دعم الاقتصاد المصرى ورفع مستوى معيشة الأفراد.

«البنك الأهلى» يتعاون مع «بيرنس كوميونتى» لدعم الشركات الناشئة

وقع البنك الأهلى المصري، بروتوكول تعاون مع شركة «بيرنس كوميونتي»، المالكة لمنصة Fund Hub، بهدف تعزيز دعم الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وتسهيل حصولها على الخدمات غير المالية والتمويلية.

وقال الدكتور عماد فرج، رئيس مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلى المصرى فى بيان للبنك اليوم إن هذه الشراكة تأتى تماشيًا مع استراتيجية البنك لدعم ريادة الأعمال ودمج الكيانات غير الرسمية فى الاقتصاد الرسمى وانطلاقًا من دور البنك الأهلى المصرى الرائد فى دعم الاقتصاد الوطنى وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة، التى تعد أساس التنمية.

ومن خلال منصة Fund Hub سيتمكن البنك من الوصول إلى شرائح جديدة وتقديم حلول مبتكرة تلبى احتياجاتهم وفتح آفاق جديدة أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى فرص تمويلية واستثمارية فعلية، وخلق بيئة داعمة لتحفيز الابتكار وتعزيز التنافسية، بما ينعكس بالإيجاب على الاقتصاد المصري، كما سيتيح البروتوكول تمكين تلك الشركات من الاستفادة من منتجات وخدمات البنك الأهلى المصري، وفق فرج.

أعرب أيمن ياسين، الرئيس التنفيذى لشركة بيزنس كوميونتى عن سعادته بالتعاون مع البنك الأهلى المصرى والتى تعكس ثقة مؤسسة مصرفية عريقة فى المنصة

وأكد أن المنصة تسعى إلى تقديم قيمة حقيقية لرواد الأعمال من خلال تسهيل وصولهم إلى مصادر التمويل والاستثمار التى تمكنهم من التوسع والنمو.

وأكد أن البروتوكول يستهدف توفير منصة رقمية متكاملة تتيح دراسة احتياجات الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة، وربطها بفرص التمويل والاستثمار وتقديم خدمات غير مالية تشمل الإرشاد والتوجيه ودعم خطط الأعمال لزيادة جاهزية هذه الشركات، ودعم تحول الشركات غير الرسمية إلى القطاع الرسمي.

أسرار تحقيق أعلى مستوى لسعر الصرف خلال 9 أشهر..

الجنيه ينتزع 2% من قيمته أمام الدولار

كتبت- منال عمر:

استرد سعر صرف الجنيه نحو ٢٪ من قيمته مقابل الدولار خلال شهر يوليو ليرتفع إلى أعلى مستوى له منذ ٩ أشهر بدعم دخول تدفقات نقد أجنبى بالبنوك والصرافات، خاصة مع بداية موسم السياحة وانتعاش تحويلات المصريين العاملين بالخارج مع العطلة الصيفية.

ارتفع سعر صرف الجنيه إلى نحو ٤٨,٦٦ جنيه للشراء و٤٨,٧٦ جنيه للبيع خلال تعاملات اليوم مقابل نحو ٤٩,٤٤ و٤٩,٥٤ جنيه على التوالى فى نهاية يونيو الماضي، وفق بيانات بنكا الأهلى ومصر أكبر بنكين على مستوى القطاع المصرفى المصرى والبنك المركزى المصري، حتى وقت كتابة هذا التقرير.

قبل استرداد الجنيه جزءا من قيمته تعرض إلى ضغوط عنيفة خلال أول ١٠ أيام من أبريل ليتراجع إلى أدنى مستوى له على الإطلاق عند ٥١,٧٣ جنيه لكل دولار بسبب خروج جزئى للأجانب من الأسواق الناشئة ومنها مصر، تخوفا من التبعات السلبية للرسوم الجمركية الأمريكية التى أقرها دونالد ترامب قبل تعليق العمل بها ٩٠ يوما.

تدفقات جيدة من النقد الأجنبي

قال نائب رئيس أحد البنوك الحكومية الكبرى، إن ارتفاع قيمة الجنيه مقابل الدولار جاء بدعم زيادة تدفقات النقد الأجنبى التى تعد حاليا «جيدة جدا» سواء من السياحة أو تحويلات المصريين العاملين بالخارج وغيرها.

واتفق رئيس أحد البنوك الخاصة الكبرى مع الرأى السابق فى أن تفوق العرض من النقد الأجنبى عن الطلب السبب الرئيسى وراء ارتفاع قيمة الجنيه مقابل الدولار.

وأوضح أن بعض البنوك تعمل على تفعيل طلبات مقدمة من المستثمرين الأجانب لشراء أذون خزانة محلية خلال الأسبوع الحالي.

انتعاش الإنتربنك

خلال شهر يوليو وصلت حصيلة تعاملات «الإنتربنك» سوق مشترك لبيع وشراء الدولار بين البنوك تخطت ٤,٥ مليار دولار جزء كبير منها جاء بدعم دخول المستثمرين الأجانب، وفق ما قاله اثنان من مسؤولى المعاملات الدولية والخزانة».

وأوضح رئيس قطاع الخزانة والمعاملات الدولية فى أحد البنوك الحكومية أن تعاملات الإنتربنك تشهد نشاطا خلال يوليو الحالى بشكل طبيعى مع تفوق صافى تدفق الدخول بين الأجانب أغلب أيام الشهر الحالي. ويتراوح حجم تعاملات الإنتربنك فى الأيام الاعتيادية بين ١٥٠ و٢٥٠ مليون دولار.

حصيلة الأموال الساخنة

ووفق آخر بيانات صادرة للبنك المركزى المصرى جذبت مصر قرب ٢٥ مليار دولار استثمار أجنبى فى أذون الخزانة خلال أول عام من تحرير سعر الصرف لتقترب إجمالى الحصيلة إلى نحو ٣٨ مليار دولار بنهاية مارس الماضي.

ويعد الاستثمار الأجنبى فى أذون الخزانة المحلية أحد الأسباب القوية فى زيادة مرونة سعر صرف الجنيه مقابل الدولار صعودا أو هبوطا وفق تسجيلها صافى دخول أو خروج، ولذلك يطلق عليها «الأموال الساخنة» لسهولة خروجها وتبعاتها المتفاوتة على قوة العملة المحلية.

موسم السياحة والإجازات

بحسب محمود نجلة المدير التنفيذى لأسواق النقد والدخل الثابت فى شركة الأهلى للاستثمارات المالية، فإن بدء موسم السياحة وعود المصريين العاملين بالخارج لقضاء الإجازة مع عائلاتهم وراء زيادة حصيلة النقد الأجنبي.

وتوقع استمرار هبوط الدولار إلى تحت الـ ٤٨ جنيه وأن يصل إلى ٤٧ جنيها حتى سبتمبر المقبل بدعم زيادة العرض من النقد الأجنبى عن الطلب وسط إجازة الصيف.

مؤشرات متفائلة

عدد محمد عبد العال، الخبير المصرفى، أسباب قوة الجنيه مقابل الدولار منها أخبار متفائلة عن صفقات استثمار أجنبى مباشر محتملة، ودخول استثمار أجنبى غير مباشر، وانخفاض الدولار عالمياً.

وأشار عبد العال إلى أن مخاطبة جولدمان ساكس أحد أكبر البنوك العالمية المستثمرين الأجانب بالاستثمار فى الجنيه معللا ذلك أن الجنيه مقوم بـ ٢٠٪ بأقل من قيمته عزز من زيادة التدفقات للاستثمار فى أذون وسندات الخزانة المحلية.

ويرى أن تحسن معظم المؤشرات الكلية المصرية وعلى الأخص مصادر النقد الأجنبى التقليدية وهدوء نسبى فى التوترات الجيوسياسية والتجارية العالمية والإقليمية وراء تحسن الجنيه مقابل الدولار.

وأظهرت بيانات ميزان المدفوعات الصادر للبنك المركزى الأخيرة، أن مصر جمعت خلال أول ٩ أشهر من العام المالى الماضى «يوليو إلى مارس ٢٠٢٥» نحو ٨١ مليار دولار من ٥ مصادر من النقد الأجنبي.

واستحوذت تدفقات الحصيلة التصديرية وتحويلات المصريين العاملين بالخارج والسياحة على ٨٥٪ من إجمالى التدفقات من النقد الأجنبى وباقى النسبة توزعت بين الإيرادات لمحققة من الاستثمار الأجنبى المباشر بمصر وقناة السويس.

كان جولدن مان ساكس أحد البنوك العالمية الأمريكية أوصى المستثمرين الأجانب بشراء الجنيه كاستثمار مربح، مؤكدا أن الجنيه مقوم بأقل من قيمته ٣٠٪ مقابل الدولار.

جذبت مصر ٢٥ مليار دولار أموال ساخنة فى أول عام من تحرير سعر الصرف ليقفز إجمالى رصيد المحفظة إلى قرابة ٣٨ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠٢٥.

ورجح بنك ستاندرد تشارترد فى بيان له بشأن توقعاته المستقبلية للنصف الثانى من ٢٠٢٥، أن تعزز تدفقات النقد الأجنبى القوية من استثمارات المحافظ والقطاعات الرسمية زيادة الثقة فى الجنيه المصري، وأن تظل تجارة الفائدة فى صدارة اهتمامات المستثمرين، مدعومة بنجاح اختبار قابلية تحويل العملات الأجنبية، وفق ما قاله البنك.

«بنك مصر» يدعم مستشفى قصر العينى الجامعى بـ 124 مليون جنيه

وقع بنك مصر بروتوكول تعاون مع المستشفى بهدف تطوير الوحدة الأولى لمركز رعاية الحالات الحرجة الجامعي، وذلك فى إطار حرص بنك مصر على الارتقاء بمستوى الخدمة الطبية والعلاجية المقدمة فى مستشفى القصر العينى الجامعي، جاء توقيع البروتوكول يوم الأحد الموافق ١٠ أغسطس ٢٠٢٥، بين هشام عكاشه الرئيس التنفيذى لبنك مصر، والدكتور محمد سامى عبد الصادق رئيس جامعة القاهرة، بحضور الدكتورة فاطمة الجولى رئيس قطاع اتصالات المؤسسة ببنك مصر والدكتور حسام صلاح عميد كلية طب قصر العينى ورئيس مجلس إدارة مستشفيات جامعة القاهرة ومجموعة متميزة من قيادات البنك والجامعة.

وبموجب هذا البروتوكول، يقوم بنك مصر بدعم مركز رعاية الحالات الحرجة بمستشفى القصر العينى الجامعى – مستشفيات جامعة القاهرة – بمبلغ ١٢٤ مليون جنيه، لتوفير الأجهزة والتجهيزات الطبية اللازمة للارتقاء بكفاءة الوحدة الأولى بقسم رعاية الحالات الحرجة، ويأتى هذا الدعم استكمالاً لحرص بنك مصر الدائم على دعم قطاع الصحة، ومن ضمنها مستشفى القصر العيني؛ والتى سبق للبنك دعمه من خلال قسم جراحة القلب والصدر بمبلغ ١٢ مليون جنيه لتوفير الأجهزة والمستلزمات الطبية، بالإضافة إلى دعم العيادات الخارجية بمبلغ ١٦٠ مليون جنيه لتطويرها بشكل شامل، كما ساهم البنك فى دعم مستشفى القصر العينى التعليمى الجديد "الفرنساوي" بمبلغ ١٠٠ مليون جنيه لتمويل المرحلة العاجلة من خطة التطوير الشاملة، التى تشمل إحلال وتجديد البنية التحتية والأقسام العلاجية، ورفع كفاءة المستشفى.

وأكد هشام عكاشه الرئيس التنفيذى لبنك مصر، أن مساهمة البنك فى تطوير الوحدة الأولى لمركز رعاية الحالات الحرجة تأتى إيماناً بحق الأفراد فى الحصول على رعاية صحية لائقة، وأن مستشفى القصر العينى الجامعى يُعد صرحاً طبياً رائداً يقدم خدمات علاجية آمنة ومجانية للمحتاجين دون تمييز،وأشار عكاشه إلى أن هذا الدعم يعكس التزام البنك المستمر بدعم القطاع الصحى لما له من أهمية استراتيجية حيوية فى حياة الأفراد، ويأتى فى إطار دعم جهود الدولة فى قطاع الصحة، الذى يعد من المحاور الأساسية لرؤية مصر ٢٠٣٠، وأحد أهم الأهداف التنموية التى يسعى البنك للمساهمة بها بشكل مستدام.

وأكد الدكتور محمد سامى عبد الصادق أن هذا التعاون يعكس الشراكة المجتمعية الفاعلة بين المؤسسات الوطنية لدعم قطاع الصحة، ويُعد خطوة مهمة نحو تعزيز قدرات مستشفيات جامعة القاهرة فى تقديم خدمات علاجية متطورة وآمنة، بما يسهم فى خدمة المواطنين ودعم جهود الدولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠ فى المجال الصحي.

ووجه رئيس الجامعة الشكر لبنك مصر، قيادة وعاملين، على ما يقدمونه من دعم متواصل ومبادرات نوعية، مؤكدا أن هذا العطاء ليس مجرد مساهمة مالية، بل هو استثمار حقيقى فى صحة المواطن المصري، ودعم لتمكين قصر العينى من مواصلة رسالته الإنسانية والعلمية فى تقديم الرعاية الطبية المتطورة.

ويُعد بنك مصر من أكبر البنوك التى تولى المسؤولية المجتمعية اهتماماً كبيراً، حيث خصص البنك نحو ١,٢ مليار جنيه مصرى للاستثمار فى مختلف مجالات المسؤولية المجتمعية خلال عام ٢٠٢٤، مع حرصه على تقديم نموذج إيجابى يُحتذى به، مما ينعكس إيجابياً على التنمية المستدامة للمجتمع بأكمله.

43% نموًا لتسجل 56.5 مليار جنيه..

Saib يحقق قفزة فى محفظة القروض نهاية يونيو 2025

أظهرت نتائج بنك الشركة المصرفية العربية الدولية saib، تحقيق نموًا قويًا لمحفظة القروض والتسهيلات الإئتمانية (بالعملة المحلية)، حيث سجلت محفظة القروض والتسهيلات الإئتمانية (بالعملة المحلية) ٥٦,٦٤ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥ بزيادة قدرها ١٧,١٤ مليار جنيه بمعدل نمو ٤٣٪ مقارنة بنهاية يونيو ٢٠٢٤ والتى حققت ٣٩,٥ مليار جنيه.

وعلى الجانب الآخر إرتفعت ودائع العملاء (بالعملة المحلية) إلى ٩٣,٤ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٢٥ بزيادة قدرها ٢٦,٤٥ مليار جنيه بمعدل نمو ٤٠٪ مقارنة بنهاية يونيو ٢٠٢٤ والتى حققت ٦٦,٩٥ مليار جنيه.

وعلى صعيد قائمة الدخل بلغت إجمالى الإيرادات خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٥ نحو ٣,٩٤٥ مليار جنيه (المعادل لمبلغ ٧٩,٥٣٧ مليون دولار امريكي)، وبلغ صافى الربح ٨٣٦ مليون جنيه (المعادل لمبلغ ١٦,٩ مليون دولار امريكي).

وتتماشى هذه النتائج مع إستراتيجية بنك saib فى التركيز على التوسع فى تمويل قطاعات التجزئة المصرفية وإئتمان الشركات والقروض المشتركة وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتقديم أفضل خدمة لعملائه مع توفير أوعية إدخارية مختلفة تتناسب مع جميع شرائح عملائه.

وتماشياً مع خطة البنك المركزى المصرى لتعزيز الشمول المالى، يعمل البنك على تطوير وزيادة عدد فروعه والتى تصل إلى ٤٣ فرعاً، بالإضافة إلى زيادة عدد ماكينات الصراف الآلى كأحد أهم وأكبر القنوات الإلكترونية المتاحة، حيث تبلغ شبكة ATM نحو ١٥٩ ماكينة صراف آلى فى نهاية يونيو ٢٠٢٥.

وتواصلت جهود البنك فى مجال التنمية المجتمعية، من خلال إطلاق العديد من المبادرات وتقديم يد العون والمساندة لدعم الفئات الأكثر احتياجاً، والتى تعد إضافة جديدة لسلسلة الجهود التى يبذلها البنك منذ سنوات عديدة فى مجال خدمة المجتمع على كافة المستويات.

فى مجال التعليم: وقع البنك بروتوكول تعاون مع مؤسسة مصر الخير، لدعم مدارس التعليم المجتمعى بعدة محافظات بالجمهورية، بهدف منع تسرب الأطفال من التعليم، كما قام البنك برعاية ٥ مدارس مجتمعية فى الأقصر، أسيوط، المنيا.

أما فى مجال الصحة: وقع البنك بروتوكول تعاون مع مؤسسة دنيا جديدة للأعمال الخيرية لتوفير الأجهزة التعويضية المجانية لذوى الهمم والتى تهدف إلى دمج الأشخاص ذوى الإعاقة فى المجتمع، بالإضافة إلى توقيع بروتوكول تعاون مع مؤسسة مجدى يعقوب لأمراض وأبحاث القلب، لتمويل إجراء ١٤ عملية فى مركز مجدى يعقوب العالمى للقلب بالقاهرة.

كما قام البنك بالتبرع لمركز القصر العينى لأمراض وزرع الكلى عن طريق التكفل بتكلفة مستلزمات غسيل كلوى لمدة عام، بالإضافة إلى تقديم الدعم المادى لشراء مستلزمات الكلى والديزلة للمرضى بمستشفى القصر العينى لنحو ٥ الاف مريض، بالإضافة إلى تقديم الكشف الطبى فى ٦ مدارس لنحو ٣٦٠٠ طفل بالتعاون مع مؤسسة ميرفت سلطان للأعمال الخيرية، حيث يشمل التعاون إجراء مسح طبى لعيون عدد من طلاب المدارس الحكومية فى محافظات (أسيوط، المنيا، كفر الشيخ، دمنهور)، مع توفير الأدوية، النظارات الطبية، وإجراء العمليات اللازمة.

من العام الدراسى 2025-2026..

إطلاق أول برنامج جامعى لتدريس العلوم المصرفية

أطلق البنك المركزى المصرى بالتعاون مع وزارة التعليم العالى والبحث العلمى والمجلس الأعلى للجامعات، والمعهد المصرفى المصرى (EBI) برنامج شهادة البكالوريوس فى العلوم المصرفية، وذلك فى كليات التجارة بعدد من الجامعات المصرية بدءًا من العام الدراسى ٢٠٢٥/٢٠٢٦، كخطوة استراتيجية نحو إعداد جيل جديد من الكفاءات المصرفية تعزز دفع عجلة التنمية المالية والاقتصادية.

وقال حسن عبد الله محافظ البنك المركزى المصري: «البرنامج يمثل خطوة رائدة لتعزيز المهارات والكوادر المتميزة بالقطاع المصرفى، ويساهم فى إعداد قادة المستقبل من المصرفيين المؤهلين على أعلى مستوى، وذلك من منطلق الإيمان العميق بأن تمكين الشباب بالمهارات المصرفية العالمية هو استثمار استراتيجى طويل الأمد يقدم دفعة قوية للقطاع المصرفى والتنمية الاقتصادية».

وأضاف محافظ البنك المركزى المصرى أن البرنامج يُمَكن الطلاب من اكتساب مهارات متقدمة فى العلوم المصرفية المختلفة مثل الشمول المالي، وأساسيات الخدمات المصرفية الرقمية والتكنولوجيا المالية، وإدارة المخاطر، واللوائح التنظيمية المصرفية المتقدمة، والخدمات المصرفية المستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

وأوضح المحافظ أن الطلاب سيحظون بفرص تدريب عملى مكثف ودراسات عملية بالتعاون مع مختلف البنوك بالسوق المصري، مما يضمن إمداد سوق العمل المصرفى – محليًا وعالميًا – بخريجين ليسوا فقط مؤهلين علميًا، بل يمتلكون الخبرة العملية اللازمة للانخراط الفورى فى العمل والمساهمة بفاعلية فى دفع عجلة النمو الاقتصادى والاستقرار المالي.

وأعلن الدكتورأيمن عاشور وزير التعليم العالى والبحث العلمى أن إطلاق برنامج شهادة البكالوريوس فى العلوم المصرفية يأتى انطلاقًا من إيمان وزارة التعليم العالى والبنك المركزى المصرى بأهمية التعاون والتكامل لتقديم برامج دراسية حديثة تواكب احتياجات سوق العمل.

وأشار إلى أن هذا البرنامج يعد الأول من نوعه، حيث يطرح بالشراكة بين الوزارة والبنك المركزي، ويعتمد على مناهج علمية متخصصة فى المجال المصرفى، تقدم من خلال أساليب تعليمية حديثة، إلى جانب توفير فرص تدريب عملى داخل البنوك، بما يكسب الطلاب المهارات المطلوبة لسوق العمل.

وأضاف الوزير أن البرنامج سيبدأ فى العام الدراسى القادم فى بعض الجامعات المصرية، وذلك تمهيدًا لتوسيع نطاق تنفيذه خلال السنوات المقبلة، معربًا عن أمله فى أن يسهم هذا البرنامج المتميز فى تنمية مهارات الخريجين فى القطاع المصرفى؛ بما يدعم جهود تعزيز الاقتصاد القومي.

وأوضح الدكتور أيمن عاشور أن البرنامج يستهدف تأهيل وتدريب الشباب والطلاب الراغبين فى الالتحاق بمجال الأنشطة والخدمات المالية والمصرفية، بما يعزز دورهم فى دعم جهود التنمية، ويأتى ذلك من خلال استحداث شهادة علمية جديدة تواكب متطلبات هذا القطاع تمنح بدرجة بكالوريوس متخصص فى العلوم المصرفية، فى الجامعات والمعاهد، بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة، بهدف إعداد كوادر مصرفية وفقًا لأهداف الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالى والبحث العلمي.

وأوضح الدكتور مصطفى رفعت أمين المجلس الأعلى للجامعات أن المجلس الأعلى للجامعات يولى أهمية خاصة لضمان توافق المناهج الدراسية مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل المستقبلي، بما ينسجم مع رؤية الدولة وخطتها الاستراتيجية ٢٠٣٠.

وأشار إلى أن المجلس الأعلى للجامعات فى جلسته المنعقدة بتاريخ ٣١ مايو ٢٠٢٥، أصدر قرارًا باعتماد اللائحة الدراسية الموحدة لبرنامج جديد يمنح درجة البكالوريوس فى التجارة بتخصص العلوم المصرفية، ويقدم بنظام الساعات المعتمدة، ويدرس باللغة الإنجليزية داخل كليات التجارة بالجامعات المصرية.

وأضاف الدكتور مصطفى رفعت أن البرنامج صُمم وفقًا للإطار العام للتعليم العالى فى مصر، لإعداد كوادر مصرفية مؤهلة، من خلال دمج التعليم الأكاديمى بالتدريب العملى فى البنوك والمؤسسات المالية، مع منح شهادات مهنية معتمدة بجانب شهادة التخرج، بما يعزز فرص الخريجين فى سوق عمل.

وقال الدكتور عبد العزيز نصير، المدير التنفيذى للمعهد المصرفى المصري: «فخورون جداً بهذا التعاون المثمر لإطلاق بكالوريوس العلوم المصرفية، هذا البرنامج ليس مجرد إضافة أكاديمية، بل هو استجابة حقيقية لاحتياجات سوق العمل المصرفى المتغيرة، فى المعهد المصرفى المصري، نحن نؤمن بأن بناء الكوادر المصرفية المستقبلية يبدأ بتوفير تعليم متخصص يدمج بين النظرية والتطبيق، ويقدم أحدث التقنيات والعلوم المصرفية، خاصة وأن من يقوم بالتدريس العملى للعلوم المصرفية خبراء من القطاع المصرفى بالتعاون مع الكوادر المميزة من هيئات التدريس بالجامعات المشاركة.

«أحمد الشيخ» فى حوار مع «البورصجية»:

رقم قياسى جديد فى عدد مستثمرى البورصة

قريبًا.. طرح شركة تابعة لقطاع الغزل والنسيج ونسعى لجذب شركات جديدة

تولى الحكومة المصرية برئاسة الدكتور مدبولى اهتمامًا كبيرًا بسوق الأوراق المالية، وبدأت فى تنفيذ خطوات جادة للعودة القوية إلى برنامج الطروحات، كما اتخذت البورصة المصرية خطوات هامة للنهوض بالسوق وتعزيز دوره فى دعم الاقتصاد الوطني. تلك الخطوات نجحت فى جذب أعداد كبيرة من المستثمرين، وحققت تطويرًا فى أدوات التداول، وتفعيل التحول الرقمى.

واستعرض أحمد الشيخ رئيس البورصة المصرية خلال حواره مع البورصجية أداء السوق، وخطط التوسع، والتحول الرقمي، وآليات دعم الاستثمار المحلى والأجنبي، واليكم أبرز ما جاء فى الحوار:

حوار- طه نبيل

كيف تقيمون أداء البورصة المصرية خلال عام 2025؟

حققت البورصة أداءً تاريخيًا خلال النصف الأول من 2025، حيث ارتفع عدد المستثمرين الجدد من الأفراد إلى نحو 123 ألف مستثمر، مقارنة بـ100 ألف فى نفس الفترة من العام الماضي. كما يصل عدد المستثمرين فى كل جلسة تداول إلى 30 ألف عميل، مع تسجيل أكثر من 950 عميل جديد يوميًا، وهو رقم قياسى وجديد بالنسبة للبورصة المصرية، هذا النجاح يعكس ثقة المجتمع الاستثمارى فى السوق المصرى ويؤكد جاذبيته وفرصه الواعدة.

فالبورصة تلعب دورًا محوريًا فى دعم الاقتصاد الوطني، فهى أداة فعالة لتجميع المدخرات وتحويلها إلى استثمارات منتجة، مما يسهم فى توفير التمويل اللازم للمشروعات التموية وتحقيق النمو المستدام ،وزيادة أعداد المستثمرين تؤكد اهتمام المجتمع بالمشاركة فى نمو السوق.

ما أهم استراتيجيات إدارة البورصة لتعزيز قاعدة المستثمرين؟

نركز على حملات التوعية، خاصة فى الجامعات، لبناء قاعدة واسعة من المستثمرين الشباب ، كما ساهمت قواعد الهيئة العامة للرقابة المالية المتعلقة بتخفيض سن الاستثمار فى جذب شريحة أكبر من الشباب المهتمين بالسوق ، بالإضافة إلى ذلك، ساعدت تطبيقات التداول الإلكترونية والتقنيات الرقمية على جذب جيل الإنترنت، حيث أصبحت العقود الرقمية بديلاً أفضل عن الطرق التقليدية المعتمدة على الورق والتوقيعات.

هل هناك تسهيلات لجذب المستثمرين المصريين المقيمين بالخارج؟

نحن نعمل مع شركات السمسرة لتسهيل عملية التكويد أو تسجيل العملاء المصريين بالخارج باستخدام جواز السفر بدلاً من البطاقة ، مما ييسر عملية التسجيل وقد قمنا بتسريع هذه الإجراءات بالتنسيق مع الهيئة العامة للرقابة المالية، كما نسهل على شركات السمسرة التواصل مع العملاء بطريقة مؤمنة وموثقة، بعد الحصول على التراخيص اللازمة لإجراء العقود الرقمية هذه الخطوات تسهم فى زيادة تدفقات العملة الأجنبية وتعزز مشاركة المصريين بالخارج فى سوق المال المصري.

كما أننا نخطط لتنظيم عدة أنشطة وفعاليات بالتعاون مع مكاتب التمثيل التجاري، لتعزيز ربط المصريين فى الخارج بسوق المال الوطني. كما نبحث إنشاء صندوق استثمار ضخم يندرج تحته صناديق فرعية متخصصة، مثل صناديق عقارية وزراعية، لتسهيل مشاركة المصريين بالخارج فى مجالات استثمار متنوعة ومربحة.

هل هناك شركات بقطاعات جديدة ستدخل البورصة قريبًا؟

نعمل على تأييد عدد كبير من الشركات خلال العام الماضى ونأمل استكمال طرحها فى البورصة قريبًا. ونحرص على جذب شركات جديدة وتنويع السوق، خاصة فى القطاعات التى تعانى من نقص فى عدد الشركات، و قريبًا سنشهد طرح شركة فى قطاع الغزل والنسيج، الذى يتمتع بتاريخ طويل وأهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة فى مصر. هذا الطرح سيعزز التنوع القطاعى ويفتح آفاقًا جديدة للاستثمار

ما هى المؤشرات الجديدة التى أطلقتها البورصة لتعزيز الاستثمار؟

أطلقنا مؤشرات مثل EGX33 Shariah التى تضم الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ومؤشر EGX35LV للأسهم منخفضة التقلبات، وذلك لتلبية حاجات شرائح مختلفة من المستثمرين وتوفير استثمارات أكثر استقرارًا.

ما الجديد فى التحول الرقمى بالبورصة؟

خلال أغسطس الجاري، نطلق تطبيق «EGX Gate» الذى يمثل منصة رقمية موحدة تمكن المستثمرين من متابعة تطورات السوق بسهولة وتعزز التواصل المباشر مع البورصة، مما يسهل عملية الاستثمار ويعزز الشفافية.

كيف ساعد التحول الرقمى على تسهيل عمليات التداول وجذب المستثمرين؟

التكنولوجيا الحديثة جعلت التداول أسهل وأكثر أمانًا، خاصة بالنسبة للشباب. أصبح بإمكان المستثمرين فتح حسابات وتنفيذ التداولات بالكامل عبر تطبيقات رقمية متطورة توفر الوقت والجهد وتعزز الشفافية. كما أن التحول الرقمى ساهم فى استقطاب جيل الإنترنت الذى يفضل التعاملات الإلكترونية على الطرق التقليدية المعتمدة على الورق والتوقيعات.

ذكرت سابقًا أن 2025 سيكون عام تجهيز نظم التداول والترويج للطروحات.. ما أهم ملامح تنفيذ هذه الرؤية حتى الآن؟

كانت أولى أولوياتنا توقيع عقد نظام التداول الجديد، لضمان استمرارية العمل وصيانة النظام الحالى حتى تشغيل النظام الجديد. كما سيتم قريبًا التوقيع على نظام رقابة تداول بأحدث النظم عالميًا.

الأولوية الثانية هى الطروحات، فقد دعمنا خلال العام الماضى عددًا كبيرًا من الشركات، ونأمل استكمال طرحها فى البورصة، ما يعزز رأس المال السوقى ويُرفع تصنيف مصر فى المؤشرات الدولية.

كيف تسهلون تلقى أوامر الاكتتاب وزيادات رؤوس الأموال؟

أنشأنا نظام «OPR» لتجميع أوامر الاكتتاب وتسليمها لبنوك تلقى الاكتتاب، مما يُسرع ويُميكن العملية، ونعمل على تعميم هذه التجربة. كما نعمل على تقليل الفترة الزمنية بين الإعلان عن زيادة رأس المال وقيدها بالبورصة، بالتنسيق مع الجهات المختصة.

كيف تتعامل البورصة مع ملف الشطب الإجباري؟

الشطب الإجبارى يُعتبر آخر الحلول للحفاظ على سلامة السوق، حيث نحرص على بقاء الشركات طالما تلتزم بالشروط، ونلجأ للشطب فقط إذا لم تُستوفَ المعايير، مع محاولة تقليل الضرر للمساهمين.

هل هناك تطورات فى سوق المشتقات؟

تعاقدنا على أحدث نظام تداول يشمل المشتقات وسوق الكربون، ونعمل على إكمال الأطر التنظيمية اللازمة، بالتعاون مع الوسطاء والمؤسسات المالية، ونتطلع لإطلاق سوق المشتقات المالية قريبًا.

ما رؤيتكم المستقبلية للبورصة؟

نسعى لتوسيع قاعدة المستثمرين، خاصة المصريين بالخارج، عبر التعاون مع مكاتب التمثيل التجارى وتنظيم حملات مستمرة. نؤمن بأن تطوير التكنولوجيا المالية، وتنويع القطاعات، وتعزيز الشفافية ستكون الركائز الأساسية لنمو سوق المال المصرى ودوره فى دعم الاقتصاد الوطني.

إطلاق «تطبيق EGX Gate» أغسطس الجارى لمتابعة السوق بسهولة

إنشاء صندوق استثمار ضخم يربط المصريين فى الخارج بسوق المال الوطنى

أكبر تحدى لهيكل قطاع الوساطة المالية بمصر..

«إلغاء الأنشطة» يعجل بتصفية «شركات السمسرة»

كتبت- حنان محمد:

تواجه شركات السمسرة فى المرحلة الحالية الكثير من التحديات خاصة مع اقتراب انتهاء مهلة الهيئة العامة للرقابة المالية، التى منحتها لشركات الأوراق المالية لتوفيق أوضاعها مع الحد الأدنى لرأس المال، حيث اشترطت الهيئة قبل نهاية العام الماضي، ألا يقل رأس مال الشركة المصدر والمدفوع عن ١٥ مليون جنيه وألا تقل حقوق الملكية عن رأس المال المدفوع.

من جانبه، قال عونى عبدالعزير رئيس شعبة الأوراق المالية أن الإجراءات التى اتخذت منذ سبتمبر الماضي، وعلى رأسها قرار رفع الحد الأدنى لحقوق الملكية إلى ١٥ مليون جنيه، أدت قيام الهيئة بسحب بعض الأدوات المالية من بعض الشركات غير المتوافقة مع القرار إلى قيام الهيئة، مثل T+١، والزيرو، الشراء بالهامش و«المارجن»، لتعمل تلك الشركات بأداة مالية وحيدة وهى T+٢، وهو ما أثر على حجم نشاطها وتسبب فى تعثر بعض الشركات بالقطاع لعدم تمكنها من تغطية الالتزامات المالية.

واستعرض خبراء سوق المال لـ«البورصجية» تأثير إلغاء الأنشطة المتخصصة لعدد كبير من شركات السمسرة، وهل يترتب على ذلك تراجع فى أحجام التداول بالبورصة، وما الحلول التى تلجأ لها شركات السمسرة وكذلك الجهات التنظيمية التى تراقب تلك الشركات لبحث حلول وسط تحفظ توازن السوق وتحمى المستثمرين.

وقال حسام عيد خبير سوق المال إنه فى ظل تطبيق قرار توفيق الأوضاع للشركات العاملة فى مجال تداول الأوراق المالية تتجه إدارة العضوية بالبورصة المصرية إلى إلغاء الأنشطة المتخصصة فى عدد كبير من الشركات.

ورأى ان هذا الأمر أثر بشكل محدود للغاية على أحجام وقيم التداولات اليومية بالبورصة المصرية، وذلك من خلال اتجاه المستثمرين إلى شركات أخرى تتميز بجميع أنواع الأنشطة المتخصصة والتى قد نجحت فى توفيق أوضاعها وذلك من خلال زيادة رأس المال والالتزام بالحد الادنى والحفاظ على جميع التراخيص اللازمة للأنشطة المتخصصة، مشيرًا إلى أن هذا ساهم بشكل كبير فى الحفاظ على أحجام وقيم التعاملات اليومية.

وأوضح عاصم منصور رئيس أبحاث السوق فى شركة OW Markets أن الوضع الحالى لشركات السمسرة التى لم تتمكن من الالتزام بمتطلبات الحد الأدنى لرأس المال يعكس تحديًا حقيقيًا لهيكل قطاع الوساطة المالية فى مصر، موضحًا أن قرارات الهيئة تهدف فى الأساس إلى تعزيز الملاءة المالية وضمان استمرارية الشركات القادرة على المنافسة، لكن من الطبيعى أن تواجه بعض الشركات الصغيرة أو محدودة الموارد صعوبة فى التكيف.

ورأى أن تقييد هذه الشركات بأداة تسوية واحدة (T+٢) ومنعها من التعامل فى أدوات أخرى مثل الشراء بالهامش أو T+١ سيؤثر بلا شك على حجم نشاطها وربحيتها، وقد يدفع بعض الشركات للخروج من السوق إذا لم تجد حلولًا تمويلية أو شراكات استراتيجية.

وأشار إلى أن الحل الأمثل يكمن فى إيجاد آلية مرنة تسمح بمهلة إضافية أو بدائل تمويلية، خاصة أن خروج عدد كبير من الشركات دفعة واحدة قد يقلص من عمق السوق ويؤثر على المنافسة.

وتابع أن دور شعبة الأوراق المالية سيكون محوريًا فى التنسيق مع الجهات التنظيمية لبحث حلول وسط تحفظ توازن السوق وتحمى المستثمرين، مع ضمان التزام الشركات بمعايير الملاءة على المدى المتوسط.

وأوضح أحمد مرتضى خبير سوق المال أن سوق المال المصرى يشهد مرحلة حاسمة من التطوير التنظيمي، مع قرب تطبيق قرار رفع الحد الأدنى لرأس المال المصدر والمدفوع لشركات الوساطة المالية إلى ١٥ مليون جنيه، وربط حقوق الملكية برأس المال المدفوع، فقد يرى البعض أن هذه الخطوة تمثل عبئًا على الشركات الصغيرة.

ورأى أن القرار فى جوهره إيجابى ويصب فى مصلحة السوق على المدى المتوسط والبعيد ، حيث ان رفع الحد الأدنى لرأس المال يعنى ببساطة أن الشركات العاملة فى السوق ستكون أكثر قدرة على تحمل تقلبات السوق وإدارة المخاطر وهذا بدوره يرفع من كفاءتها التشغيلية ويعزز ثقة المستثمرين، سواء كانوا أفرادًا أو مؤسسات.

وأضاف أنه عندما تعمل الشركات برؤوس أموال قوية فإن قدرتها على تمويل عمليات أكبر وتقديم خدمات أكثر تنوع ينعكس على أحجام التداول ويخلق عمق أكبر فى السوق، حيث أن العمق والسيولة هما الركيزتان الأساسيتان لأى سوق مالى ناجح وقادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية .

ورأى أنه بدلًا من خروج الشركات الصغيرة من السوق فإن الاندماج فيما بينها يمثل فرصة استراتيجية، فالاندماجات تتيح تجميع الموارد المالية والبشرية ما يسهل الالتزام بالمعايير الجديدة، ويحافظ على قاعدة العملاء ويزيد القدرة التنافسية .

عاصم منصور

حسام عيد

بعد تعثر مفاوضاتهما التجارية..

ترامب يفتح «الدفاتر السياسية» للهند

كتب- محمود نبيل:

اختلطت أوراق الرئيس الأمريكى دونالد ترامب السياسية والاقتصادية فى حربه التجارية التى يشنها على عدة جبهات، أكثرها سخونة فى الوقت الراهن ضد الهند، إذ هدد ترامب برفع الرسوم الجمركية على الواردات الهندية «بشكل كبير»؛ بسبب مواصلة نيودلهى شراء النفط الروسى وإعادة بيعه فى الأسواق العالمية.

ووفقًا لصحيفة فايننشال تايمز البريطانية، فإن هذا التهديد جاء بعد فشل الهند والولايات المتحدة الأمريكية فى التوصل إلى اتفاق بشأن الرسوم الجمركية أقل على صادراتها لأمريكا، خلافًا لشركاء تجاريين آخرين مثل الاتحاد الأوروبي.

وقال ترامب على منصة «تروث سوشال»: «الهند لا تشترى فقط كميات ضخمة من النفط الروسي، بل تقوم أيضًا ببيع الكثير من النفط المُشترى فى السوق المفتوحة لتحقيق أرباح كبيرة. إنهم لا يهتمون بعدد الأشخاص الذين يُقتلون فى أوكرانيا على يد آلة الحرب الروسية».

منشور ترامب الذى تناول الهند والمفاوضات التجارية معها بشكل رئيسي، كان بمثابة إعلان لخروجه عن النمط التفاوضى المعنى بالشق التجاري، ليشمل الواقع السياسى والعلاقات الاقتصادية التى تجمع الهند وروسيا، وتحديدًا فيما يتعلق بشرائها النفط من موسكو، وتسويقه تجاريًا.

كشفت بيانات شركة Kpler المتخصصة فى تتبع الشحن أن نيودلهى أصبحت أكبر سوق للنفط الروسى منذ ٢٠٢٣، إذ استوردت ٨٩ مليون طن العام الماضي، أى أكثر بنسبة ٥٠٪ من الصين.

وبحسب بيانات مقدم البيانات LSEG، زودت روسيا الهند بثلث وارداتها النفطية العام الماضي، أو حوالى ٥٥٠ مليون برميل، مقارنة بـ٥٢ مليون برميل فقط من الولايات المتحدة خلال نفس الفترة.

وردت الهند، على لسان المتحدث باسم وزارة الخارجية، راندير جايسوال، على تصريحات ترامب، إذ أكدت أن «استهداف الهند بأنه أمر غير مبرر وغير معقول».

وأشارت إلى أن «الهند بدأت فى الاستيراد من روسيا لأن الإمدادات التقليدية تم تحويلها إلى أوروبا بعد اندلاع الصراع الأوكراني»، منوهة بأن «الولايات المتحدة شجعت فى ذلك الوقت هذه الواردات لتعزيز استقرار أسواق الطاقة العالمية».

ودخلت روسيا على خط المواجهة، إذ اتهمت الولايات المتحدة، بممارسة ضغوط تجارية غير مشروعة على الهند بعد تهديد ترامب مرة أخرى بزيادة الرسوم الجمركية على نيودلهى بسبب شرائها من النفط الروسي.

وقال المتحدث باسم الكرملين دميترى بيسكوف، فى بيان أوردته «رويترز»: «نسمع كثيرًا من التصريحات، وهى فى الواقع تهديدات ومحاولات لإجبار الدول على قطع العلاقات التجارية مع روسيا، لا نعتبر مثل هذه التصريحات قانونية».

وأضاف: «نعتقد أنَّ الدول ذات السيادة ينبغى أن تملك الحق فى اختيار شركائها التجاريين، وشركائها فى التعاون التجارى والاقتصادي، وأن تختار لنفسها أشكال التعاون التجارى والاقتصادى التى تصب فى مصلحة البلد المعني».

وقال مصدران حكوميان هنديان لـ«رويترز» الأسبوع الماضي، إنَّ الهند ستواصل شراء النفط من روسيا على الرغم من تهديدات ترامب.

وتصف نيودلهى تهديدات ترامب بأنها «غير مبررة»، وتعهدت بحماية مصالحها الاقتصادية؛ مما أدى إلى تعميق الخلاف التجارى بين الاقتصادين الكبيرين.

مطلوب تدخل فورى لدعم المطورين..

«قانون الإيجار القديم» يعيد رسم «تصميمات» سوق العقارات

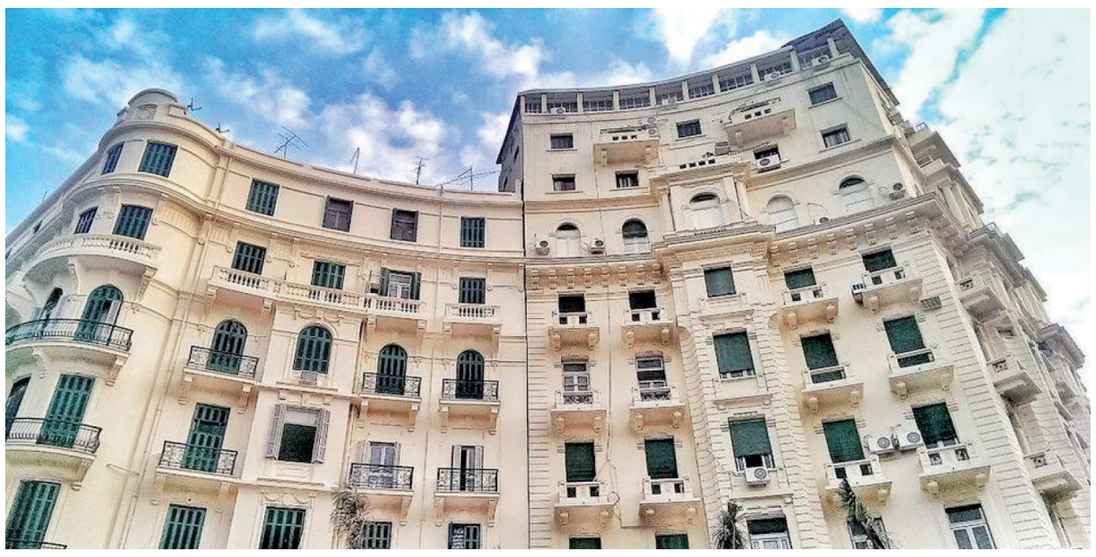

كتب - أدهم عبدالفتاح

يجمع خبراء القطاع العقارى فى مصر على أن التطبيق الكامل لقانون الإيجار القديم سيُحدث تغييرًا فى سوق الإسكان، وأكد الدكتور طارق عيد، المدير التنفيذى لشركة بيت الاستثمار العربي، أن طريقة تعامل الدولة مع تداعيات إنهاء عقود الإيجار القديم هى ما «سيغيّر قواعد اللعبة» فى سوق العقارات المصري. وأوضح أن هذا الإجراء سيؤثر على شريحة واسعة من المجتمع ستجد نفسها فجأة فى مواجهة واقع إيجارات جديد بأسعار السوق الحالية.

ويضيف الدكتور عيد محذرًا: نحن نتحدث عن أعداد هائلة من الأسر المصرية لديها القدرة على دفع إيجار شهرى معقول، لكنها بكل تأكيد لا تملك القدرة على توفير المبالغ الضخمة المطلوبة كمقدمات لشراء وحدات سكنية بشكل مفاجئ. لذا، فإن اعتماد برامج تمويلية ميسرة للمشترين أصبح ضرورة قصوى لاحتواء الأعداد الكبيرة من المتأثرين بتطبيق القانون.

ويتفق الخبير العقارى محمد سعيد مع هذه الرؤية، مؤكدًا أن السوق العقارى المصرى بحاجة ماسة إلى حلول مبتكرة وعاجلة. ويضيف سعيد أن المشكلة أن التركيز الحالى فى السوق ينصب بشكل كبير على الوحدات الفاخرة، مما يخلق فجوة فى توفير وحدات سكنية اقتصادية. ومع تحرير آلاف الوحدات من عقود الإيجار القديم، ستتحول هذه الفجوة إلى أزمة حقيقية ما لم نتحرك بسرعة.

ويشدد سعيد على أن نجاح المرحلة القادمة مرهون بقدرة الدولة على تحقيق توازن حقيقى فى السوق. ويوضح: «لا يمكن أن نترك السوق يستوعب هذا الطلب المفاجئ دون معالجة القضايا الهيكلية الأخرى، مثل ارتفاع أسعار الأراضى وتكاليف البناء التى تضغط على المطورين وتنعكس فى النهاية على السعر النهائى للوحدة».

ودعا الدكتور طارق عيد الدولة إلى التدخل الفورى لدعم المطورين العقاريين باعتبارهم جزءًا رئيسيًا من الحل، من خلال توفير أراضٍ مجانية أو بأسعار مدعومة وتسهيلات فى السداد. ويرى أن هذا الدعم سيشجع المطورين على بناء وحدات سكنية تناسب الشرائح المتأثرة، مما يزيد المعروض ويمنع حدوث قفزات غير منطقية فى أسعار الإيجارات الجديدة.

واستجابت وزارة الإسكان بالفعل لبعض هذه المطالب، حيث أعلنت عن حزمة من التيسيرات لدعم المطورين. ويضيف محمد سعيد أن دعم المطورين لا يقتصر فقط على توفير الأراضي، بل يجب أن يمتد ليشمل تبسيط إجراءات التراخيص وتوفير بنية تحتية متكاملة فى المناطق الجديدة، مما يشجع على بناء وحدات متنوعة تلبى احتياجات كافة الشرائح.

يجمع الخبيران على أن التعامل بشكل استباقى ومدروس مع تداعيات قانون الإيجار القديم، عبر دعم المطورين لزيادة المعروض من الوحدات المناسبة، بالتوازى مع توفير حلول تمويلية للمتضررين، يمكن أن يقود السوق العقارى نحو مرحلة جديدة من الاستقرار.

وقال محمد سعيد إن توفير السكن الملائم بأسعار معقولة ليس مجرد ضرورة اقتصادية، بل هو أساس للاستقرار الاجتماعي، والتعامل الحكيم مع هذا الملف هو مفتاح تحقيق هذه المعادلة الصعبة.

«ذا مايور» تنطلق من جديد فى مصر بفعالية ساحرة مع «بن غاطى» فى العلمين

فى خطوة جديدة نحو تعزيز حضورها الإقليمى والتوسع بعدة دول، نظمت شركة «ذا مايور» – المتخصصة فى التسويق وإدارة حسابات المشاهير وصناع المحتوى العالميين – فعالية حصرية بالتعاون مع "بن غاطي"، المطور العقارى الإماراتى وأحد أبرز الأسماء فى عالم التطوير العقاري، وذلك فى قلب الساحل الشمالى بمدينة العلمين بمصر، والتى تعد إحدى أكثر الوجهات الصيفية جذبًا للاستثمارات والفعاليات فى مصر.

وذلك بعد النجاح الباهر للفعالية الأولى التى أقيمت عند أهرامات الجيزة، حيث أثبتت «ذا مايور» قدرتها الفائقة على الدمج بين الفخامة، التنظيم الاحترافى، والتجربة الرفيعة المستوى، لتُحدث نقلة نوعية فى مفهوم الفعاليات التسويقية فى العالم العربي.

وشهدت الفعالية الأخيرة حضورًا مميزًا لنخبة كبيرة من نجوم الفن والإعلام والرياضة، من بينهم الفنانة نيللى كريم، والإعلامى سيف زاهر، والكابتن أحمد حسن، إضافة إلى حضور عدد كبير من الشخصيات العامة ورجال الأعمال والإعلاميين والمؤثرين من المنطقة.

ويقف خلف هذه النجاحات المتتالية اسم لامع فى عالم ريادة الأعمال وصناعة المحتوى فى الإمارات، وهو محمد ناجيه، المؤسس والرئيس التنفيذى لشركة "ذا مايور"، الذى يُعد من أبرز رواد الأعمال المصريين الذين تركوا بصمة واضحة فى مجالات التسويق الرقمى والتأثير الجماهيرى على مستوى المنطقة.

وقال محمد ناجيه رئيس شركة ذا مايور للتسويق، أن الشركة تمتلك خطة ورؤية طموحة للتوسع خارج حدود الإمارات، حيث نعلن عن الانطلاق الرسمى للشركة فى المملكة العربية السعودية، مما يعكس التزام الشركة بخدمة أكبر شريحة من العلامات التجارية والمشاهير فى الوطن العربي.

وتمتلك ذا مايور الخبرة الكاملة فى تقديم خدمات عديدة ومميزة تشمل التسويق الاستراتيجي، إدارة العلاقات العامة، وتنظيم الفعاليات الفاخرة، بالإضافة إلى إدارة حسابات المؤثرين وصناع المحتوى العالميين بأسلوب احترافى يعزز من تأثيرهم الرقمي.

ويتمتع محمد ناجيه بخبرة طويلة فى التعامل مع كبار المؤثرين، والعلامات التجارية العالمية، وقد أثبت مرارًا أنه قادر على تحويل أى فعالية إلى قصة نجاح تلقى اهتمام الجميع، وذلك فى ظل المنافسة الشديدة فى مجال التسويق عبر المؤثرين.

ويذكر أن «ذا مايور» قادت عدة حملات مع عدد من الشركات والبنوك والماركات العالمية منها حملات رائدة لبنك المشرق فى مصر والإمارات، بالإضافة إلى شراكاتها المتميزة مع علامات عالمية مثل D1 Milano، ونجاحها فى قيادة حملات كبرى مثل COP28 فى الإمارات.

Rock Developments تحقق مبيعات قياسية من «روك جرين» فى 48 ساعة

أعلنت شركة Rock Developments عن تحقيق مبيعات قياسية بقيمة ٥٠٠ مليون جنيه، بالمرحلة الأولى بمشروع «روك جرين»، وذلك خلال يومين فقط من فتح باب الحجز على المشروع، وهو ما يعكس الإقبال القوى على المشروع وثقة العملاء فى اسم الشركة.

قال المهندس عماد دوس، العضو المنتدب لشركة Rock Developments: «النجاح الكبير الذى حققناه فى المرحلة الأولى بمشروع «روك جرين» يثبت صحة استراتيجيتنا بأن مشوارنا مع عملائنا هو مشوار ثقة قبل أى شيء، ويؤكد التزامنا بتقديم مشروعات مميزة بأسعار تنافسية هو ما يعزز هذه الثقة».

وأشار إلى أن المشروع يقع فى موقع استراتيجى على بعد دقيقة من طريق السويس، و٣ دقائق من مدينة الشروق، و٧ دقائق من مدينتي، و١٥ دقيقة من التجمع الخامس، و٣٠ دقيقة من مطار القاهرة الدولي، كما يتميز بقربه من مدرسة بلفيدير والمركز الطبى العالمى ومستشفى رويال.

ولفت إلى تولى المهندسة بارثينا دوس، عضو مجلس إدارة شركة Rock Developments ، أعمال تصميم المشروع لما تتمتع به من دراسة وخبرة فى أعمال التصميم المعماري، وقامت الشركة بإطلاق المشروع عقب التأكد من استيفاء جميع التفاصيل التى تضمن تقديم المنتج العقارى المناسب للعميل المستهدف.

وأشار إلى أن هذا الإقبال يعكس حجم الثقة التى يتمتع بها اسم شركة Rock Developments فى السوق العقاري، والتى بُنيت على سنوات من الالتزام والجودة وتسليم المشروعات فى مواعيدها، لافتا إلى أن هذه الثقة جعلت العملاء يوجهون استثماراتهم فى مشروعات الشركة مقابل الحصول على قيمة حقيقية تجمع بين التصميم المميز، والموقع الاستراتيجي، والسعر التنافسي.

«منازل» تطلق أول صالة عرض دائم للمطورين العقاريين بالسعودية

فى خطوة تعد الأولى من نوعها، أعلنت شركة منازل النيل العقارية عن إطلاق أول صالة عرض دائم "Show Room" للمطورين العقاريين المصريين تحت أسم " منازل " بالرياض بالمملكة العربية السعودية.

وقال الدكتور باسم كليلة – رئيس مجلس إدارة شركة منازل النيل العقارية ، أن الشركة تحرص دائما على ابتكار آليات تسهم فى دفع ملف تصدير العقارات المصرية وجذب العملاء الاجانب مشيراً الى أن فكرة المعرض الدائم تضمن تواجداً مستمراً للشركات المصرية بالسوق السعودية وهو مايتيح فرص أكبر لدفع المبيعات كذلك إتاحة التواصل الدائم مع العملاء بالمملكة .

وأضاف أن الشركة تعتمد على حملات تسويقية ضخمة من خلال رعاية العديد من الفعاليات المهمة التى تضمن التواصل المباشر مع العملاء بمختلف جنسياتهم داخل المملكة العربية السعودية

وأوضح أن صالة العرض الدائم " منازل" تضم مكاتب إدارية ومراكز للمبيعات وسيتواجد بها نحو ١٠ من كبار مطورى العقارات فى السوق المصرية .

وأضاف أن الشركة حرصت على انتقاء موقع مميز لصالة العرض الدائم منازل بتقاطع طريق الملك فهد مع شارع التحلية .

وأشار الى ان الشركة توفر للمطورين المتواجدين بمنازل كامل التراخيص والتصاريح اللازمة ، وجارى حالياً تجهيز المقر بأعلى مستوى وبأحدث التقنيات التى تضمن تقديم واجهة مميزة للاستثمار العقارى فى مصر .

ويمتلك الدكتور باسم كليلة خبرة كبيرة فى تنظيم المعارض والمؤتمرات حيث نظم على مدار ٨ سنوات سلسلة معارض عقارات النيل التى أقيم منها حتى الآن ١٦ نسخة بدول الخليج العربى والولايات المتحدة الامريكية تحت رعاية مجلس الوزراء المصرى ، واكتسبت معارض عقارات النيل ثقة العملاء من مختلف أنحاء الوطن العربى .

وخلال العام الجارى أطلقت معارض عقارات النيل دورتين منها دورة فى الدوحة أعادت التواجد المصرى بقطر بعد غياب سنوات طويلة وحققت الشركات مبيعات ٢,٢ مليار جنيه كما تم اطلاق نسخة بالرياض بالمملكة العربية السعودية حققت نجاحاً مميزاً .

«مدينة مصر» تحقق نموًا قويًا فى المبيعات التعاقدية بالنصف الأول من 2025

أعلنت شركة مدينة مصر، الرائدة فى تطوير المجتمعات العمرانية الحديثة، عن نتائجها المالية المستقلة للنصف الأول من عام ٢٠٢٥، والتى عكست أداءً قويًا مدعومًا بارتفاع الطلب على مشروعاتها الجديدة واستمرار التوسع الاستراتيجي.

سجلت الشركة إيرادات بلغت ٤,٨ مليار جنيه وصافى ربح قدره ١,٣ مليار جنيه خلال النصف الأول، فيما حققت خلال الربع الثانى إيرادات قدرها ٢,٢ مليار جنيه بزيادة سنوية ٥٩,١٪، وصافى ربح ٤٨٨,٤ مليون جنيه بنمو ٧٦,٢٪.

وارتفعت المبيعات التعاقدية إلى ٢١,٣ مليار جنيه خلال النصف الأول بنمو سنوى ١,١٪، بينما قفزت فى الربع الثانى بنسبة ٦٥٪ لتسجل ١٠ مليارات جنيه مقارنة بـ٦,١ مليار جنيه فى الفترة المماثلة من العام الماضي. كما سلمت الشركة ٥٢١ وحدة خلال النصف الأول بزيادة سنوية ٨٦,١٪، منها ٢٨٨ وحدة فى الربع الثاني.

على صعيد التوسعات، أطلقت مدينة مصر خلال الفترة مشروع "شارك تانك بيزنس بارك" بالشراكة مع "سونى بيكتشرز إنترتينمنت" و"آى إم بي"، إلى جانب تأسيس شركتها الجديدة فى دبى تحت اسم Cities of the World، التى تمثل منصة للتوسع الإقليمي، مع توقيع مذكرة تفاهم مع شركة وهيج العقارية فى الرياض لاستكشاف فرص التطوير المشترك.

وأوضحت الإدارة أن الشركة استثمرت ٢,٩ مليار جنيه فى أعمال الإنشاءات والبنية التحتية خلال النصف الأول، بنمو ٥٥,٧٪، فى إطار تسريع وتيرة التنفيذ والحفاظ على أعلى معايير الجودة.

وأكدت الشركة التزامها بمواصلة استراتيجيتها القائمة على تنويع المشروعات، وتعزيز محفظتها عالية الجودة، والاستثمار فى الحلول العقارية الرقمية، بما يرسخ مكانتها كأحد أبرز مطورى العقارات فى مصر والمنطقة.

انتقادات عالمية لتحريك الغواصات قرب موسكو..

ترامب يستعرض «عضلاته النووية» أمام بوتين

كتبت: دعاء سيد

فى خطوة أثارت جدلاً واسعاً على الساحة الدولية، أعلن الرئيس الأمريكى دونالد ترامب مطلع أغسطس الجاري، عن إصدار أوامر بتحريك غواصتين نوويتين أمريكيتين إلى مناطق قريبة من روسيا، ردًا على ما وصفه بـ«التصريحات المتهورة والمستفزة» التى أدلى بها نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، دميترى ميدفيديف.

وقال ترامب فى منشور عبر منصته «تروث سوشيال»: «بناءً على التصريحات المتهورة والمستفزة لصاحب المنصب السابق، أمرت بتحريك غواصتين نوويتين إلى المناطق المناسبة احتياطياً فقط».

كان قد بدأ ترامب ولايته الجديدة بلغة ودية تجاه روسيا، إلا أن نبرته انقلبت مؤخرًا، حيث عبر عن خيبة أمل كبيرة من استمرار القصف الروسى لأوكرانيا، وهدد بعقوبات اقتصادية صارمة إن لم تتوقف العمليات خلال ٥٠ يومًا، ثم خفّض المهلة لاحقاً إلى ١٠ أيام فقط.

لم يأتى الرد الروسى من الرئيس فلاديمير بوتين بل كان من الرئيس السابق ديمترى مدفيديف، والذى يشغل حاليًا منصب نائب رئيس مجلس الأمن الروسي، حيث وصف إنذارات ترامب بأنها تهديد مباشر بالحرب، مؤكدًا أن روسيا ليست إسرائيل أو حتى إيران.

وبالرغم من أن الغواصات النووية الأمريكية، تتواجد بصفة مستمرة فى مواقع استراتيجية حول العالم، إلا أن الإعلان العلنى عن هذه الخطوة يعتبر تحولًا كبيرًا وتصعيدًا فى الخطاب بين واشنطن وموسكو، فى وقت يشهد توترًا متزايدًا على خلفية الحرب فى أوكرانيا.

وعلى الفور، ردت روسيا بحذر، مشددة على ضرورة التمسك بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبطريقة غير مباشرة، أجرت القوات البحرية الروسية والصينية تدريبات مشتركة فى بحر اليابان بعد أيام من إعلان ترامب، شملت محاكاة عمليات رصد وتدمير «غواصة معادية».

لاقت تحركات ترامب ردود فعل واسعة، حيث أوضح محللون عسكريون أن قرار ترامب أقرب إلى مناورة سياسية تفاوضية منه إلى تحرك عسكرى فعلي.

ورأى المراقبون أن الغواصات الأمريكية دائمًا فى حالة تأهب مستمر، وأن الأمر ربما لا يتجاوز كونه مناورة إعلامية أكثر من استراتيجية حقيقية، حيث إن استخدام مصطلح «نووية» فى الخطاب قد يحمل رسالة ضمنية؛ لتحقيق تأثير إعلامى ورسالة ضغط، أكثر من كونه مؤشرا على نية للتصعيد العسكرى المباشر.

فيما أكد آخرون أن تصريحاته تعد رسالة ردع سياسية موجهة للكرملين.

بينما رأت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية أن تحريك ترامب للغواصات يعد إشارة ردع لتحذير الكرملين، واعتبرت صحيفة «تليجراف» البريطانية فى مقال رأى أن هذه الخطوة من جانب ترامب لا معنى لها على الإطلاق».

وأشارت إلى أن الولايات المتحدة تمتلك ١٤ غواصة من طراز «أوهايو» مزوّدة بصواريخ باليستية، اثنتين من تلك الغواصات كانتا قادرتين على ضرب روسيا حتى من قبل أن تبدأ هذه الحرب الكلامية» بين مدفيديف وترامب.

وفى المقابل، رأت شبكة «سى إن إن» الأمريكية أن ترامب كان متهورًا بالرد على التصريح الروسى غير الرسمى عندما أمر بإعادة تمركز غواصتين نوويتين أمريكتين؛ ما سمح لنفسه بالظهور فى حالة من الارتباك.

وأضافت أن أمره بنشر الغواصتين فى المناطق المناسب» جاء فى حال كانت تصريحات مدفيديف الحمقاء والمثيرة للجدل أكثر من ذلك.

وحذرت صحيفة «الجارديان» البريطانية من أن التصعيد الأمريكى والروسى النووى يعيدنا إلى أيام الحرب الباردة، ويُظهر تراجعًا فى السيطرة على التسلح النووي.

فيما انتقدت صحيفة «إكسبرس نيوز» تصريحات ترامب على وسائل التواصل الاجتماعي، معتبرًا أن الغواصات الأمريكية دائمًا جاهزة ومتمركزة عالميًا، لذا ما حدث يبدو إعادة مزايدة إعلامية لأغراض سياسية لا استراتيجية.

AL BORSAGIA

Your Weekly Financial English Newspaper

8

17-8-2025
NO.369

www.alborsagia.news

https://www.facebook.com/alborsagia

5 مدربين جدد بطموحات كبيرة..

الأهلى والزمالك «سنة أولى خواجة»

كتب – حسام نبوى :

تشهد النسخة الجديدة من الدورى المصرى الممتاز ظهور ٥ مدربين للمرة الأولى فى «الإيجيبشن ليج»، هؤلاء المدربون يحملون طموحات كبيرة فى تحقيق النجاح وترك بصمة مع فرقهم فى موسم صعب مليئ بالتحديات فى ظل ارتفاع عدد أندية الدورى إلى ٢١ ناديا بدلا من ١٨ فى النسخ السابقة، بعد إلغاء الهبوط ، ويأتى فى مقدمة هؤلاء المدربين، مدربا القطبين الأهلى والزمالك، حيث يستعد الإسبانى خوسيه ريبيرو، المدير الفنى الجديد للنادى الأهلي، لتسجيل أول ظهور محلى مع الفريق الأحمر فى مسابقة الدوري، حيث سبق وقاد ريبيرو فريق الأهلى فى كأس العالم للأندية التى أقيمت بأمريكا وودع خلالها الأهلى دور المجموعات، ولم يحقق الأهلى أى انتصار، وتعادل الأحمر فى مباراتين وخسر واحدة، وسجل لاعبوه ٤ أهداف واهتزت شباكهم بستة أخرى .

وفى تجربة جديدة، تعاقد نادى الزمالك مع البلجيكى يانيك فيريرا لقيادة الفريق فى الموسم المقبل، ويسجل البلجيكى أول ظهور فى الدورى هذا الموسم ، وسط طموحات كبيرة من كل الزملكاوية بقدرة المدرب البلجيكى على قيادة الفريق نحو تحقيق النتائج المرجوة .

وتتواجد مدرسة شمال افريقيا بقوة من خلال ظهور مدربين جديدين للمرة الأولى ، وهما الجزائرى ميلود حمدي، المدير الفنى الجديد للنادى الإسماعيلي، الذى يسجل أول ظهور بمسابقة الدورى المصرى ، والتونسى نبيل الكوكى فريق الكرة الأول بالنادى المصرى والذى كانت أول مبارياته بالجولة الأولى فى الديربى الذى جمع المصرى والاتحاد السكندرى زعيم الثغر .

كما نجح محمد الشيخ، المدير الفنى لفريق وادى دجلة، فى قيادة «الغزلان» للعودة من جديد إلى الدورى المصرى خلال الموسم المقبل، ويمنى الشيخ النفس أن تستمر مغامرته فى قيادة الفريق لتحقيق أفضل النتائج بالموسم الجديد رغم صعوبة التحدى .

القيمة السوقية ترتفع إلى 152 مليون يورو..

طفرة استثمارية غير مسبوقة في «ميركاتو الدورى المصرى»

كتب - عادل حسن:

يأتى الموسم الجديد من الدورى المصرى الممتاز ٢٠٢٥/٢٠٢٦، بصيغة استثنائية، حيث تقرر لأول مرة مشاركة ٢١ فريقًا بدلاً من ١٨، فى أعقاب قرار الاتحاد المصرى لكرة القدم بإلغاء الهبوط فى الموسم الماضي.

ويعد الموسم المرتقب استثنائيًا على عدة مستويات، سواء من حيث عدد الفرق، أو سقف القيد، أو عدد اللاعبين الأجانب المسموح بهم لكل نادٍ. فقد حدد الاتحاد المصرى سقف القوائم بـ٣٥ لاعبًا كحد أقصى، على أن يسمح لكل فريق بتسجيل ٥ لاعبين أجانب فقط ضمن قائمته.

وتشهد فترة الانتقالات الصيفية الجارية فى الدورى المصرى تحركات نشطة وغير مسبوقة من قبل الأندية، فى ظل استعدادات مكثفة لانطلاق الموسم الجديد ٢٠٢٥-٢٠٢٦.

وبحسب الأرقام الرسمية، فقد وصلت حصيلة الصفقات حتى مطلع أغسطس إلى ١٨٥ صفقة، شملت تدعيمات كبيرة للأندية الكبرى، بينما ركزت الأندية الأخرى على إعادة الهيكلة وضخ دماء جديدة بحثًا عن تحسين الأداء وتفادى صراع الهبوط.

بصورة عامة شهد سوق الانتقالات الصيفية فى الدورى طفرة استثمارية واضحة، مع دخول عدد من الصفقات البارزة التى تجاوزت قيمتها حاجز المليون يورو، ما أسهم فى رفع القيمة السوقية الإجمالية للدورى إلى ١٥٢,٧٠ مليون يورو، فى رقم يعكس حجم التنافس والرهانات المالية الكبيرة قبل انطلاق الموسم.

وجاءت قائمة أغلى ٥ صفقات حتى الآن كالتالى اللاعب إيفرتون (بيراميدز) بقيمة ٢,٤١ مليون يورو، قادمًا من بانيك أوسترافا التشيكي، فى صفقة تهدف لتعزيز القوة الهجومية للفريق السماوي، ومحمود حسن تريزيجيه (الأهلي) بقيمة ١,٦ مليون يورو، صفقة جماهيرية أعادت أحد أبرز خريجى النادى بعد تجربة احترافية طويلة، ثم محمد على بن رمضان (الأهلي) بقيمة ١,٥٨ مليون يورو، نجم المنتخب التونسى القادم من الدورى المجرى لتعزيز الوسط الأحمر، ومحمد إسماعيل (الزمالك) بقيمة ٨٦٨ ألف يورو، أحد أبرز صفقات الأبيض من نادى زد ، وعمرو ناصر (الزمالك) بقيمة ٨٦٧ ألف يورو، مهاجم شاب قادم من فاركو فى إطار بناء خط هجومى جديد.

النادى الأهلى دخل سوق الانتقالات بقوة وعزم على بناء فريق لا يكتفى بالمنافسة المحلية، بل يسعى إلى الهيمنة القارية من جديد. ونجحت إدارة القلعة الحمراء فى حسم عدد من الصفقات القوية، على رأسها محمود حسن «تريزيجيه» العائد من طرابزون سبور التركي، كما أبرم الأهلى صفقة جماهيرية بضم أحمد السيد زيزو، نجم الزمالك، فى خطوة فنية وتسويقية ذات طابع خاص. ولم يتوقف دعم الفريق عند ذلك، بل تعاقد مع التونسى محمد على بن رمضان لاعب فيرينتسفاروشى المجري، بجانب التعاقد مع الثنائى محمد سيحا ومصطفى العش، واستعادة أحمد عبد القادر ومحمد شريف من الإعارة.

نادى الزمالك هو الآخر دخل سوق الانتقالات بعقلية إعادة البناء. النادى الأبيض واجه ظروفًا صعبة فى المواسم الماضية، لذا سعت الإدارة الجديدة إلى ضخ عناصر جديدة والاعتماد على لاعبين أصحاب جودة عالية. وأبرم الزمالك تعاقدات مع عدد من اللاعبين المحليين والدوليين، أبرزهم الأنجولى شيكو بانزا قادمًا من الدورى البرتغالي، والمغربى عبد الحميد معالى من اتحاد طنجة. كما ضم الفريق مهاجمى فاركو أحمد شريف وعمرو ناصر، بجانب التعاقد مع صانع الألعاب الفلسطينى آدم كايد، فى صفقة انتقال حر.

بيراميدز الذى اعتاد أن يكون أحد أنشط الأندية فى المواسم الماضية، بدا أكثر تحفظًا هذا الصيف. وضم لاعب الوسط البرازيلى إيفرتون، فى ظل توقعات بإبرام صفقات أخرى فى الأيام الأخيرة قبل انطلاق الدوري.

العقوبات تدفع اقتصادات العالم للبحث عن بدائل..

الحرب التجارية تقصف عرش الدولار

كتب- عبد الحى ابراهيم:

لطالما كان الدولار الأمريكى هو العملة الأقوى فى العالم، فهو العمود الفقرى للتجارة الدولية والاحتياطيات المالية، والخيار الأفضل لتوفير السيولة وإدارة المعاملات العالمية، لكن فى الآونة الأخيرة، بدأت تظهر تشققات فى هذا الجدار المنيع، وذلك مع تزايد الحديث والتحليلات عن «تراجع الدولار» وظهور قوى جديدة تسعى لتحدى هيمنته، حيث بدأت العملة الأمريكية فى مواجهة تحديات غير مسبوقة، مما أثار تساؤلات حول مستقبلها.

لقد بدأ الحديث عن تراجع الدولار يكتسب زخماً بعد أن استخدمته الولايات المتحدة كسلاح لفرض عقوبات اقتصادية على دول مثل روسيا، والصين، ما دفع هذه الدول وغيرها للبحث عن بدائل، هذه الخطوة، وإن كانت تهدف لإضعاف الخصوم، إلا أنها أدت إلى تآكل الثقة العالمية فى العملة الأمريكية، وأظهرت أن الاعتماد على عملة واحدة قد يكون خطيرًا.

فلم تقتصر التحديات على السياسات الخارجية، بل امتدت إلى الداخل الأمريكي، فخلال فترة الرئيس الأمريكى «دونالد ترامب»، الحالية أدت سياساته الاقتصادية وحربه التجارية، وخاصة فرض رسوم جمركية على دول رئيسية، إلى زعزعة ثقة المستثمرين، وتوقع بعض المحللين، مثل «مورغان ستانلي»، أن هذه السياسات قد تؤدى إلى انخفاض قيمة الدولار بنسبة ١٠٪ بحلول عام ٢٠٢٦، هذه التوقعات تشير إلى أن العوامل التى تضعف الدولار ليست خارجية فقط، بل تنبع أيضاً من قرارات سياسية داخلية غير متوقعة.

أيضاً يُشير الكثير من المحللين إلى أن تراجع الدولار أمر واقع، لكنهم يختلفون حول مدى خطورته، يقول «كينيث روجوف»، الخبير الاقتصادى فى صندوق النقد الدولي، إن الدولار لن ينهار بالكامل ولن يختفى من الساحة العالمية، بل إنه سيظل العملة الأولى فى التمويل العالمي، ولكنه يضيف أن الدولار لن يكون «فريداً» كما كان فى السابق، ما يعنى أن هيمنته المطلقة ستتضاءل.

فحالياً، لا يزال الدولار يمثل حوالى ٥٧٪ من إجمالى احتياطيات النقد الأجنبى حول العالم، وهو رقم كبير جداً، بالرغم من أنه انخفض بشكل تدريجى منذ ذروته بعد الحرب العالمية الثانية، ويأتى اليورو فى المرتبة الثانية بحوالى ٢٠٪، هذه الأرقام تُظهر أن التراجع ليس انهياراً كاملاً، بل هو عودة إلى مستويات أكثر واقعية بعد فترة من الهيمنة غير المسبوقة.

ويعد التهديد الأكبر الذى يواجه الدولار اليوم ليس من عملات أخرى مثل اليوان الصينى أو اليورو، بل من السياسات المالية الأمريكية نفسها، حيث تُشير تحليلات الخبراء إلى أن الديون الأمريكية المتزايدة باستمرار تُضعف من جاذبية الدولار، فكلما زادت ديون الولايات المتحدة، تراجعت ثقة المستثمرين فى استقرار عملتها، وهذا ما يُضعف من قوتها.

بالإضافة إلى ذلك، فإن التدخل السياسى غير المسبوق فى عمل الاحتياطى الفيدرالي، وخاصة فى عهد «ترامب»، يقوض الثقة فى استقلالية المؤسسات النقدية الأمريكية، فقد شهد مؤشر الدولار انهيارًا حادًا دون مستوى الدعم الحاسم، مع وصول التدخل السياسى فى مجلس الاحتياطى الفيدرالى إلى مستويات غير مسبوقة.

وتظهر علامات ضعف الدولار فى الأسواق بشكل ملموس، فمؤشر الدولار الأمريكى انخفض إلى مستويات حرجة، ما يُشير إلى خسائر جسيمة، حيث يواجه مقاومة فورية عند ٩٨,٩٩ ومقاومة أقوى عند ٩٩,٩١، ويستهدف المسار الهبوطى مستوى الدعم ٩٦,٧٩، مع تزايد احتمالية الوصول إلى أدنى مستوى له فى عدة سنوات عند ٩٥,٨٩، وهذه التطورات تفتح الباب أمام عملات أخرى مثل اليورو لاكتساب قوة، وتُعيد تشكيل ميزان القوى فى الأسواق.